جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

الرقابة الداخلية ودورها في ضبط وتحسين القوائم المالية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA بمستغانم

مقدمة من طرف الطالب:
عدة خالد

تحت إشراف
د.خليفة الحاج

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
مقررا	خليفة الحاج	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة مستغانم
رئيسا	أمعارفية الطيب	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة مستغانم
مناقشا	مقداد نادية	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

الرقابة الداخلية ودورها في ضبط وتحسين القوائم المالية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA بمستغانم

مقدمة من طرف الطالب:
عدة خالد

تحت إشراف
د.خليفة الحاج

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
مقررا	خليفة الحاج	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة مستغانم
رئيسا	أمعارفية الطيب	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة مستغانم
مناقشا	مقداد نادية	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ
فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِى
مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾

سورة يوسف.الآية101

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين داعيا للمولى عز وجل أن يحفظهما

وإلى أخي وأخواتي كل بإسمه

إلى كل من علمني حرفا و جلست متعلما بين يديه وكل من أعانني على إنجاز هذا

العمل

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي منا علينا بالوصول إلى هذه المرحلة التي ما كنا لنبلغها إلا بفضله

فالحمد لله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري

الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر

الأستاذ المشرف:

الذي لم يبخل علينا بالمساعدة وتقديم النصائح والتوجيهات الضرورية.

إلى الذين حضيت بشرف الجلوس متعلما بين أيديهم.

كل الأساتذة الذين إستفدت من توجيهاتهم.

فهرس المحتويـــات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء والشكر	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الأشكال	-
فهرس الجداول	-
فهرس الإختصارات و الرموز	-
المقدمة العامة	01
الفصل الأول :عموميات حول الرقابة الداخلية	
تمهيد	06
المبحث الأول : ماهية الرقابة الداخلية	07
المطلب الأول : تعريف وخصائص نظام الرقابة الداخلية	07
المطلب الثاني : أنواع نظام الرقابة الداخلية	09
المطلب الثالث : وسائل نظام الرقابة الداخلية	10
المبحث الثاني : مقومات وإجراءات وتقييم نظام الرقابة الداخلية	12
المطلب الأول : مقومات نظام الرقابة الداخلية	13
المطلب الثاني : إجراءات نظام الرقابة الداخلية	15
المطلب الثالث : تقييم نظام الرقابة الداخلية	19
المبحث الثالث: أهداف ومكونات والعوامل المساعدة لتطوير نظام الرقابة الداخلية	22
المطلب الأول: أهداف نظام الرقابة الداخلية	22
المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية	24
المطلب الثالث: العوامل المساعدة لتطوير نظام الرقابة الداخلية	26
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية	
تمهيد	31
المبحث الأول : ماهية القوائم المالية	32
المطلب الأول : تعريف وخصائص القوائم المالية	32
المطلب الثاني : أهداف ومكونات وعناصر القوائم المالية	35

المطلب الثالث : أساليب و إعداد القوائم المالية	37
المبحث الثاني : التحليل المالي كأداة لتفسير وتحليل القوائم المالية	42
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	42
المطلب الثاني : إستعمالات التحليل المالي للقوائم المالية	43
المطلب الثالث : أساليب و أدوات التحليل المالي للقوائم المالية	46
المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالقوائم المالية	54
المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بعملية التقييم	54
المطلب الثاني: تحسين القوائم المالية من خلال نظام الرقابة الداخلية	54
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA بمستغانم	
تمهيد	58
المبحث الأول: تقديم للبنك الوطني الجزائري BNA	59
المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري BNA	59
المطلب الثاني : وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري **BNA**	60
المطلب الثالث : تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة 878 مستغانم	62
المبحث الثاني : واقع نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية للبنك	63
المطلب الأول: مخاطر وإجراءات وقائية للبنك	63
المطلب الثاني : أدوات وأساليب جمع البيانات	64
المطلب الثالث : عرض وتحليل نتائج المقابلة	65
المبحث الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية في البنك	68
المطلب الأول: التقييم المالي والإقتصادي	68
المطلب الثاني: التحليل المالي لمشروع إنتاج الحليب	72
المطلب الثالث: تقييم المشروع	78
خلاصة الفصل	82
الخاتمة العامة	83
قائمة المراجع	86

الملخص	91
ملاحق	92

فهرس الأشكال

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
(I.01)	إجراءات نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة	18
(II.02)	يوضح علاقة الرقابة الداخلية بالقوائم المالية	55
(III.18)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	60

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(I.01)	يوضح أوجه الاختلاف بن الرقابة المحاسبية والإدارية .	12
(II.02)	نسب رأس المال العامل	47
(II.03)	نسب إحتياط رأس المال العامل	48
(II.04)	نسب الخزينة	49
(II.05)	نسب السيولة	50
(II.06)	نسب الهيكلة المالية	50
(II.07)	نسب النشاط	51
(II.08)	نسب الربحية	51
(II.09)	نسب المديونية	52
(II.10)	نسب المردودية	52
(III.11)	الأطراف المعنيون للمقابلة	65
(III.12)	سيرورة المقابلة	65
(III.13)	يوضح الميزانية الإفتتاحية لمشروع مصنع الحليب	68
(III.14)	يتضمن الإهتلاكات للأصول الثابتة لمشروع مصنع الحليب	69
(III.15)	يوضح تطور رقم الأعمال لمشروع مصنع الحليب	69
(III.16)	يوضح كيفية حساب سعر التكلفة وسعر البيع لمنتوج الحليب	70
(III.17)	يوضح حسابات النتائج التقديرية لمشروع مصنع الحليب خلال خمس سنوات	71
(III.18)	يوضح الميزانية التقديرية لمشروع مصنع الحليب خلال خمس سنوات	71
(III.19)	يوضح الميزانيات المالية لمشروع مصنع الحليب خلال خمس سنوات	72
(III.20)	عناصر التوزيعات المالية لمشروع مصنع الحليب	74
(III.21)	يتضمن بعض النسب المالية لمشروع مصنع الحليب	75
(III.22)	يوضح تقدير التدفقات من وجهة نظر المشروع المقترح	76
(III.23)	يوضح تقدير التدفقات التقديرية من وجهة نظر ملاك المشروع	77
(III.24)	يتضمن تدفقات الخزينة للمشروع	78
(III.25)	يتضمن التدفقات النقدية لمشروع مصنع الحليب خلال خمس سنوات تقديرية	78
(III.26)	يتضمن حساب القيمة الحالية لمشروع مصنع الحليب خلال خمس سنوات	79

قائمة المصطلحات والرموز

Signification	الرمز	الدلالة
Fonds de roulement	FR	رأس المال العامل
Besoin en fonds de roulement	BFR	إحتياج رأس المال العامل
Trésorerie	T	الخزينة
Comité de protection des institutions	COSO	لجنة رعاية المؤسسات
Banque Nationale d'Algérie	BNA	البنك الوطني الجزائري

فهرس الملاحق

رقم الملحق	إسم الملحق	الصفحة
01	جدول حسابات النتائج	93
02	الميزانية	94

المقدمـــة العامــة

1. تمهيد:

لقد تطورت بيئة الأعمال تطورا متسارعا بعد التحولات السياسية والإجتماعية وخاصة الإقتصادية التي شهدها العالم في القرن الماضي، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة تعثر الشركات والمصارف وتزايد المخالفات المالية والمحاسبية في كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالإضافة إلى ثبوت وتورط بعض مراجعي الحسابات فيما نسب هذه الشركات من مخلفات ،وأنعكس ذلك على فقد ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية ،لذا كان الاهتمام بتفعيل وتحسين عمل دور الرقابة الداخلية وهو الحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات ،ومن هنا يمكن القول أن للرقابة الداخلية دور في الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصداقية وخدمة لأصحاب المصالح من مساهمين وأصحاب السندات ،من خلال منظومة من أداء اللجان التي تقوم بوضع أسس الأداء المهني لأعمال المراجعة.

وهناك عوامل عديدة تؤثر على جودة القوائم المالية منها وجود لجان تدقيق في الشركة، إعداد تدقيق حساباتها ومرونة المعايير المحاسبية والتي من الممكن أن تساهم في التلاعب بالقوائم ووجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية قد يؤثر على جودة القوائم المالية وهناك عوامل شخصية ومهنية تتعلق بالمراقب الخارجي ممكن أن تؤثر على جودة القوائم المالية.

وعند النظر إلى جودة القوائم من خلال علاقتها بعملية الرقابة الداخلية وانعكاساتها على متخذ القوائم من مستثمرين أو مساهمين وغير ذلك فإن كل ذلك يتبلور من وجه نظر الباحث في العلاقة التي توجد بين دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية.

2. إشكالية الدراسة

كيف يتم توظيف الرقابة الداخلية في ضبط وتحسين القوائم المالية؟

وبناء على هذه الإشكالية نطرح عدة تساؤلات أهمها:

- ما هو نظام الرقابة الداخلية؟ وماهي إجراءات نظام الرقابة الجيد؟
- هل يقوم نظام الرقابة الداخلية الجيد في تقييم وتحسين القوائم المالية ؟
-- هل يمكن للتحليل المالي لوحده من إعداء القوائم المالية والرقابة عليها في البنك محل الدراسة؟

3. فرضيات الدراسة

للإجابة على أسئلة الإشكالية والأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- ✓ نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية تساعد على التنظيم الإداري والمحاسبي داخل المؤسسة عن طريق حماية أصوله، كما يتميز نظام الرقابة الداخلية بإجراءات عملية تضمن السير الحسن في التنظيم الوظيفي للمؤسسة.
- ✓ يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في تحسين القوائم المالية عن طريق الزيارات الدورية ومراقبة الإدارة والقوائم المالية لتفادي الوقوع في الأخطاء والغش.
- ✓ يمكن للتحليل المالي لوحده من إعداد قوائم المالية وذلك عن طريق أدوات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات والنسب المالية لإعطاء الوضعية السليمة للمؤسسة وتشخيص حالته المالية.

4. أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من الجانب العلمي في:

✍ **الأهمية العلمية**

الدراسة تبحث دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية من وجهة نظر المراجع الداخلي وهو ما لم تتطرق إليه أي من الدراسات السابقة.

✍ **الأهمية العملية**

تتمثل في مدى تأثير التطور في عملية الرقابة الداخلية للمعاملات بين العملاء والمصارف الأخرى ومدى جودة التقرير المعد من قبل المراقب الداخلي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

5. أهداف البحث

✍ دراسة وتحليل مدى مساهمة أدوات الرقابة الداخلية في ضبط وتحسين جودة القوائم المالية داخل البنك الوطني الجزائري.

✍ التعرف على الوسائل والطرق التي تساهم في تحقيق استخدام الأدوات الرقابية لتحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة.

✍ التعرف على السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية من خلال تطبيق أدوات الرقابة الداخلية.

✍ معرفة أثر استخدام الأدوات الرقابية الداخلية (البيئة الرقابية الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المراقبة الضبط الداخلي) في جودة التقارير المالية (ملاءمة المعلومات، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).

6. دوافع إختيار الموضوع

يرجع إختيار الموضوع إلى:

- دوافع موضوعية (لأهمية الموضوع وتعدد أفكاره).
- دوافع ذاتية (رغبة في المعرفة وزيادة الرصيد العلمي).

7. صعوبات البحث:

تتمثل صعوبات البحث في النقاط التالية:

✍ نقص في المعلومات ناتجة عن التحفظ في إعطاء الوثائق والمراجع اللازمة.

✍ التحفظ على بعض الإيجابيات على مستوى الوكالة.

✍ غياب الإحصائيات الحديثة حول الموضوع.

8. دارسات سابقة

ومن خلال الدراسات التي اطلعنا عليها، يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا كما يلي:

- غاشوت عايدة، لقصير مريم: دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة مؤسسة سونلغاز فرع تسير شبكة نقل الغاز)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة منتورى قسنطينة، 2010-2011، كانت الإشكالية على النحو التالي: ما مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات الاقتصادية ؟، تمثلت الدراسة في جودة المعلومات المحاسبية وإرتباطها بفعالية ونجاح نظام الرقابة الداخلية.

- محمد حيدر موسى شعت: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)، مذكرة لنيل درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة،2016-2017 ،تمثلت الإشكالية في ما أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟، تطرق صاحب البحث إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية و أثره على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
- إسلام خليفة آدم عوض، ساجدة محمد عبد الرحمن محمد، سمر جمال الدين عبد الرحمن، عبيير إبراهيم علي الطاهر ،منار الصديق محمد إبراهيم: دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية(دراسة تطبيقية على بعض البنوك السودانية)،مذكرة لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل بكلية الدراسات التجارية في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2015-2016، كانت الإشكالية على النحو التالي: ما أثر المراجعة الداخلية على دقة القوائم المالية في القطاع المصرفي؟، تمثل هدف الباحثون إلى التعرف على أثر المراجعة الداخلية على دقة القوائم المالية في القطاع المصرفي.
- محمد حامد السامراني: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية(دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان)،مذكرة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة بكلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط،2015-2016، تمثلت الإشكالية في ما أثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده على جودة التقارير المالية بأبعادها في شركات صناعة الأدوية الأردنية في بورصة عمان؟، هدف الباحث في هذه الدراسة هو تبيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

9. منهج البحث

سيتم الاعتماد على:

- الأسلوب الوصفي (الفصل الأول والثاني).
- الأسلوب التحليلي (الفصل الثالث).

10. خطة البحث:

قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاثة فصول تكمن فيما يلي:

الفصل الأول: يتضمن ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: مقومات وإجراءات وتقييم نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث: أهداف ومكونات والعوامل المساعدة لتطوير نظام الرقابة الداخلية

الفصل الثاني: يتضمن ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على:

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة لتفسير وتحليل القوائم المالية

المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالقوائم المالية

الفصل الثالث: يتضمن ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على:

المبحث الأول: تقييم البنك الوطني الجزائري BNA

المبحث الثاني: واقع نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية في البنك

المبحث الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية في البنك

الفصل الأول

عموميات الرقابة الداخلية

تمهيد:

تعتبر الرقابة كمفهوم إداري بمعنى أن الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإدارة، حيث تطور مفهوم الرقابة نظرا لزيادة واتساع الأنشطة والبرامج داخل المؤسسات الاقتصادية أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالنظام الرقابة الداخلية الذي يسعي بدوره إلى التحقق من البيانات المحاسبية والمالية مع التأكد من مدى صحتها وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعة من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع الغش والتلاعب بأملاكها.

وحتى يمكن فهم طبيعة نظام الرقابة الداخلية السليم لا بد من توضيح أهم المفاهيم التي تصب في مجال الرقابة، والتي تعتبر كمقياس للحكم على مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، إلى جانب إبراز المقومات والإجراءات الأساسية لتشغيل نظام الرقابة الداخلية، خاصة لما تشهده المؤسسات من كبر الحجم والاتساع في إستخدام الحاسبات الإلكترونية في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.

إن ظهور الرقابة الداخلية وتطورها ووصولها إلى ماهية عليه الآن كان أمرا حتميا، بسبب توسع المؤسسات وتعدد وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الموظفين لتسير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية والمالية.

المطلب الأول: تعريف خصائص الرقابة الداخلية

أولا: تعريف الرقابة الداخلية.

نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه الرقابة الداخلية في نجاح المؤسسات، فقد حظيت باهتمام الهيئات المالية والمحاسبية التي سعت إلى وضع تعاريف متعددة للرقابة الداخلية وتطوير مفهومها بشكل مستمر.

وهناك عدة تعاريف للرقابة الداخلية نذكر منها:

- يمكن تعريف الرقابة الداخلية من الناحية الوظيفية بأنه "نشاط تقييمي مستقل داخل المنشأة بغرض فحص وتدقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من النواحي التشغيلية للمنشأة كأساس لخدمة الإدارة "[1].

- نظام الرقابة الداخلية هو "تخطيط التنظيم الإداري للمؤسسة وما يرتبط به من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المؤسسة للمحافظة على الأصول، واختيار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم"[2].

- حسب الخبراء الفرنسيين المعتمدين فهي "مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة و تهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة وتطبيق التعليمات الإدارية وتدعيم تحسين الأداء من جهة أخرى، وتنبثق طرق كل نشاط وإجراءاته من داخل المؤسسة للمحافظة على إستقرارها "[3].

- عرف مكتب المحاسبة العام الأمريكيGAO (Goverment Accountability O ffice) الرقابة الداخلية على أنها "خطة للتنظيم وكل الطرق الخاصة بإستعمال الأصول التي تمتلكها الوحدة والمحافظة عليها ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الخطة والإنتاجية، البرمجة، الكفاءة والاقتصاد، الفعالية وتشجيع التعاون بين العاملين واتخاذ السياسات الإدارية المناسبة".

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن التعريف التالي:

يعتبر التعريف الذي أصدره معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين IIA (Institute of Internal Auditors) تعريفا شاملا و عاما، حيث عرف المراجعة الداخلية بأنها "وظيفة التقييم المستقلة، التي يتم إستحداثها داخل المنظمات الاقتصادية للعمل على فحص و تقييم الأنشطة الاقتصادية و المالية و الإدارية و رفع تقرير بما تم من فحص و تقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات إذا كان هناك حاجة إلى ذلك"[4].

من خلال كل هذه التعاريف نستنتج وجود أطراف معنيين لاستخدام الرقابة الداخلية، ومن أهم هؤلاء

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في تكنولوجية المعلومات وعولمة أسواق المال الواقع والآفاق، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 54.

[2] السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، دار الكتاب الحديث، الاسكندرية، مصر ،2008، ص 85.

[3] Lionel Collins, et gerard valine, audit et contrôle interne, 4 edition, Dollas, Paris, 1992, p 35.

[4] إبراهيم طه عبد الوهاب، نظرية المراجعة ودراسات متقدمة في المراجعة، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر ،1999، ص 21.

المستخدمين نجد[5]:

- **مجلس الإدارة:**

يختلف مستوى مشاركة مجلس الإدارة في الرقابة الداخلية من مؤسسة إلى أخرى، وتقوم الإدارة العامة أو المديرية بإبلاغ لجنة المراجعة عن الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الواجب مراعات من طرف الأخيرة، وعند الحاجة يعتمد مجلس الإدارة على سلطته للقيام بالمراقبة والفحص واتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة. ويقوم مسؤول المراجعة الداخلية بتنظيم مصلحته ورفع تقارير أو ملخصات دورية عنها الى مجلس الإدارة.

- **الإدارة العامة**

تعتبر الإدارة العامة بمثابة السلطة التنفيذية لسير الإدارة، فهي مكلفة بتحديد النظام الأكثر تكيفا مع وضعيتها وخصوصا مع نشاط المؤسسة، ويتم إعلامها بالنقائص والخلل والصعوبات التنظيمية بهدف قيامها بالإجراءات التصحيحية الملائمة.

- **المراجعة الداخلية**

وتمثل قسم من الهيكل التنظيمي للمؤسسة الحديثة، فتقوم بتقييم سير الرقابة الداخلية والعمل على تحسينه ويكون عادة بالتحسيس والتأطير ولا تتدخل بصفة مباشرة في النظام.

و يقوم مسؤول المراجعة الداخلية بتبليغ الإدارة العامة عن النتائج الأساسية لعملية المراجعة.

- **أفراد المؤسسة:**

كل فرد أو مساعد يجب أن يمتلك المعلومات اللازمة لطريقة عمل نظام الرقابة الداخلية بالنظر إلى الأهداف المسؤول عن تحقيقها، خاصة حالة المسؤول التشغيلي المرتبط مباشرة مع نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى المراقبين الداخليين والإطارات المالية الذين يلعبون دورا مهما في عملية الرقابة.

ثانيا: خصائص نظام الرقابة الداخلية.

يمتاز نظام الرقابة الداخلية الجيد والفعال تصميما خاصا وهذا التصميم يوجد له مستلزمات ومتطلبات معينة ومحددة ينبغي أن تأخذ في عين الإعتبار وهي:

1. **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام الرقابة الجيد والمتطور، يقوم على إكتشاف الأخطاء الإنحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل، من أجل تحقيق المرغوب فيه[6].
2. **الموضوعية:** لا شك أن الإدارة المالية تتضمن الكثير من العناصر البشرية، لكن مسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة، ينبغي أن يكون خاضعا لمحددات وإعتبارات شخصية، لأن الأدوات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية، لا موضوعية، يؤثر ذلك في الحكم على الأداء، مما يجعله غير سليم، لأن التقارير المقدمة من طرف مراجع الحسابات يجب أن تكون موضوعية، حيادية تتضمن بيانات لها معنى ومدلول عن الوضعية المالية للمؤسسة.

[5] Institut Français d'Audit et Contrôle Interne, Le dispositif du contrôle interne, Mai 2006, www.IFACI.fr

[6] عمر سعيد وآخرون ،**مبادئ الإدارة الحديثة**، مكتبة دار الثقافة، عمان ،2003، ص 137.

3. **الدقة:** يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات ،من خلال البيانات المسجلة، بالوثائق والسجلات المحاسبية وكذا المتابعة المستمرة، في إكتشاف الأخطاء والإنحرافات [7].

4. **المرونة :** حتى يكون النظام الرقابي ناجحا، يجب أن تتوفر المرونة، أي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادرا ما تتشابه المشاكل وأسباب الإنحرافات، مما تتطلب أن يكون التصرف مناسبا للموقف المتخذ، فإذا إستجدت ظروف العمل يجب تغيير الأهداف والخطط الموضوعية، وعلى المدير أن تتوفر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المؤسسة.

5. **التوقيت المناسب:** لا بد من توفر نظام سليم لتلقي كافة المعلومات في الوقت المناسب، وعليه يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعات الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير فعليهم إيصالها في الوقت المحدد، حيث تفقد المعلومات المتأخرة معناها وفائدتها جزئيا أو كليا، فمثلا إذا تعلق الأمر بإحدى المناقصات وحصول المؤسسة على المعلومات الصحيحة تتعلق بشروط دخولها في هذه المناقصة أمر لا قيمة له إذا جاء بعد إنقضاء الموعد المحدد للدخول.

6. **التوفير في النفقات:** الهدف من وجود نظام الرقابة هو الحد من الإنحرافات عن الخطة، وبالتالي الحد من النفقات الضائعة أو الخسائر المرتبطة لذا يجب أن يكون مردود النظام أكبر من تكاليف، فمثلا شراء نظام إلكتروني شديد التطور من أجل العمليات الرقابية يمكن ضبطها باستعمال أنظمة بسيطة بأقل التكاليف.

7. **الاستمرارية والملائمة:** وتعني به إتفاق النظام الرقابي المقترح مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه، فعندما تكون المؤسسة صغيرة يفضل له أسلوب رقابي بسيط، على عكس ذلك فإذا كان حجم المؤسسة كبير تتطلب نظام أكثر تعقيدا وملائمة.

8. **التكامل:** يشير تكامل الأنظمة الرقابية إلى ضرورة إستيعاب هذه النظام لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وبين الأنظمة الرقابية المستخدمة.

المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية.

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية في المؤسسة من حيث مجالاتها إلى الأقسام التالية[8]:

1.نظم الرقابة المحاسبية:

تعتبر الرقابة المحاسبية من أهم الجوانب في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وتختص هذه الرقابة في صياغة وتنفيذ القواعد والاجراءات المناسبة لحماية موارد المؤسسة من أي تصرفات مشبوهة وغير قانونية، كما تقوم بتحقيق الدقة في المعلومات المالية التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات. هذا النوع من الرقابة يتحقق عن طريق التأكد من:

- وضع نظام محاسبي متكامل و سليم يتفق مع طبيعة نشاط المؤسسة؛

[7] محمد إسماعيل بلال، مبادئ **الإدارة: بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 371.
محمد قاسم القيروتي، مبادئ **الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2001، ص 373.

[8] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن ،2006، ص207.

- أن العمليات التي تسجل بالدفاتر عمليات حقيقية قد حدثت بالفعل ولها ما يؤيدها من المستندات (وهو ما يعرف بالوجود أو الحدوث)؛
- القيم التي تسجل ا العمليات هي القيم الصحيحة (وهو ما يعرف بصحة التقييم)؛
- وضع نظام لجرد أصول المؤسسة وفق القواعد المحاسبية المتعارف عليها؛
- وضع موازين مراجعة بشكل دوري للتحقق من دقة التسجيلات المالية خلال فترة معينة؛

2. نظم الرقابة الادارية:

تتمثل في جميع الاجراءات اللازمة للتحقق من مدى التزام المؤسسة والعاملين فيها بالسياسات واللوائح والقوانين المنظمة لأعمال وأنشطة المؤسسة، وكل ما هو اداري مثل: برامج تدريب العاملين - تقارير الأداء.. الخ ويتحقق هذا النوع من خلال الجوانب التالية:

- تحديد أهداف المؤسسة العامة وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى أقسامها الادارية؛
- وضع نظام لمتابعة الخطة التنظيمية للمؤسسة والتأكد من نجاعتها؛
- وضع نظام للإجراءات الخاصة بالعناصر الهامة للمؤسسة، كإجراءات الشراء والبيع – اجراءات التوظيف والترقية للعاملين – سياسات التسعير الخاصة بالمنتوجات.

3. نظم الرقابة الذاتية (الضبط الداخلي)[9]:

إن جوهر نظام الضبط الداخلي هو تقسيم العمل، وتحديد السلطات والمسؤوليات، والفصل بين الوظيفة الإدارية والمحاسبية. ولذلك يعرف نظام الضبط الداخلي بأنه "مجموعة من الأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط العمليات ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل، وعدم حدوث أخطاء وتلاعبات أو حتى اختلاس لأصول المؤسسة "

المطلب الثالث: وسائل نظام الرقابة الداخلية.

تستخدم الرقابة الداخلية عدة وسائل منها[10]:

1. **الخطة التنظيمية:**

أجمعت التعاريف السابقة على وجود خطة تنظيمية تستجيب إلى القرارات التي تتخذ مع محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، إذ تبنى هذه الخطة على أضواء تحديد الأهداف المتوفرة منها وعلى الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل، وبالرغم من الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف إلا أنها تشير إلى أن العناصر الأساسية التي يجب أن تكون في الخطة التنظيمية هي كالآتي:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أجزائه مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة.
- تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط وكل شخص.

[9] عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ،2004، ص 170.

[10] يحي حسين عبيد وإبراهيم طه عبد الوهاب، أصول **المراجعة**، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر ،2001، ص 199.

عبد الفتاح الصحن وآخرون، المراجعة **التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ،2008، ص 16.

إلا أن مساهمة الخطة التنظيمية في تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية يكون من خلال:

- البحث عن فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية.
- وجود وحدات قياس تمكن من تحديد نتائج الأجزاء والأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء في وقت إحصائي أو مالي.

2. الطرق والإجراءات:

تعتبر الطرق والإجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المنتظرة من نظام الرقابة الداخلية، ففهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول ، العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، إذ تشمل الطرق على طريقة الاستغلال، الإنتاج، التسويق، تأدية الخدمات وكل ما يخص إدارة المؤسسة بالإضافة إلى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الأخرى سواء من جانب تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق على غير ذلك من الطرق المستعملة كما قد تعمل المؤسسة على وضع إجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغير إجراءات معينة بهدف تحسين أداء المؤسسة وتمكن نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة.

3. المقاييس المختلفة:

تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه الموضوعة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- درجة مصداقية المعلومات.
- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية.
- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو للعودة المعلومات المطابقة.

وفي الاخير نشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية تشتمل على ثلاث أصناف من الرقابة الداخلية:

- ✓ رقابة الإدارية؛
- ✓ رقابة محاسبية؛
- ✓ الضبط الداخلي.

أ- **الرقابة الإدارية: فهي** خطة تشمل وتهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وإتباع السياسات المرسومة، وتستند إلى تحضير التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدارسات الإحصائية وتقارير الإنتاج وبرامج التدريب وغير ذلك.

ب -الرقابة المحاسبية: وتهدف إلى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها، وتعتمد هذ الرقابة على استخدام الأمثل للحاسب الكلي وإتباع طريقة القيد المزدوج وحفظ حسابات مراقبة إجمالية وتجهيز موازين مراجعة دورية وعمل التدقيق الدوري وغيرها[11].

والجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف بين الرقابة المحاسبية والإدارية من ناحية طبيعة الرقابة وأهدافها:

[11] محمد رفيق الطيب، مدخل **للتسيير**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة، ص 216.

جدول رقم (I.01) : يوضح أوجه الاختلاف بن الرقابة المحاسبية والإدارية.

أوجه المقارنة	الرقابة المحاسبية	الرقابة الإدارية
الهدف من الرقابة	- حماية الأصول من السرعة والضياع والاختلاس وسوء الاستخدام. - التحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية	- التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية. - التحقق من التزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة.
طبيعة عملية الرقابة	- التحقق من تنفيذ عمليات المؤسسة وفقا لنظام تفويض السلطة الملائمة ومن الإدارة المعتمد. - التحقق من ان عملية المؤسسة قد تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات طبقا للمبادئ المحاسبة المقبولة قبوا عاما.	- التحقق من تنفيذ وتطبيق الإجراءات والسياسات الإدارية.

المصدر: عبد الو اب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية ا لحديثة في تكنولوجيا المعلومات وعومة أسواق المال " الواقع والآفاق، الدار الجامعية، مصر ،2006، ص 62.

ج – **الضبط الداخلي:** ويهدف إلى حماية الموجودات من السرقة أو الضياع أو التلف، ويعتمد الضبط الداخلي على تقسيم العمل و تحديد الصلاحيات والاختصاصات وفصل الواجبات المتعارضة ،حيث يسير العمل وينفذ المعاملات بصورة تلقائية ومستمرة مع مراعات عدم إناطة تنفيذ عملية كاملة من بدايتها إلى نهايتها لموظف واحد دون أن يراجع عمله من قبل موظف آخر ضمانا لسلامة سير العمل ولتدارك الأخطاء وتتأثر بيئة الضبط الداخلي بالهيكل التنظيمي للمنشاة والرقابة والإشراف الإداري للموظفين في المنشأة[12].

4. **الإعلام الآلي:**

إن التشغيل الالكتروني للبيانات يساهم كثيرا في سرعة ودقة إنجاز العمليات، كما أن خفض حجم التدخل البشري فيه يؤدي إلى جعل نتائجه أكثر موضوعية، ويمكن الاعتماد عليها بدرجة أفضل، فهذا ما يتم تشغيل البيانات وفق التصميم للبرامج والنظام فإن احتمال ظهور أخطاء حسابية وإجرائية يعتبر ضئيلا جدا وعليه فإن التشغيل الالكتروني للبيانات يؤدي إلى دعم فعالية وكفاءة النظام المحاسبي بصورة عامة.

المبحث الثاني: مقومات وإجراءات وتقييم نظام الرقابة الداخلية

إن تقييم نظام الرقابة الداخلية هو مدى التطبيق الفعلي للسياسات الموضوعة والأهداف المرجوة، وكذا معرفة مدى الالتزام بهذه العناصر، وحتى تتمم عملية التقييم يجب على النظام أن يتوفر على عدة مقومات إجراءات تزيد من كفاءته، وتساعد في الوصول إلى اتخاذ القرار الأمثل.

[12] الدكتور عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009 ص49-50

المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية

إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية على النموذج المحاسبي من شأنه أن يسمح لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة، ومن جهة ثانية يمكن للمؤسسة من تحقيق أهدافها المرسومة في الخطة العامة لها، بالتالي يستطيع هذا تحقيق الأهداف المتوخاة منه ، تعتبر مقومات نظام الرقابة الداخلية الأعمدة داخل المبنى ،فقوة هذا الأعمدة تعكس قوة وفعالية هذا النظام العكس صحيح. لذلك سنتطرق إلى مقوماته في العناصر التالية:

- الهيكل التنظيمي؛
- نظام المعلومات المحاسبية؛
- إجراءات تفصيلية؛
- اختيار الموظفين الأكفاء؛
- رقابة الأداء؛
- إستخدام كافة الوسائل الآلية.

1 – الهيكل التنظيمي الكفء:

يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منظمة هو أساس عملية الرقابة، بحث يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وبصورة واضحة، وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على المنشأة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها بالإضافة إلى عدد القطاعات أو الفروع، ويجب أن يكون لكل شخص في الهيكل التنظيمي رئيسا يتابعه ويقيم أدائه باستمرار، وضرورة إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم مع وجود إمكانية لتغير الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف المحيطة به أو أن يتصف هذا الهيكل بالمرونة، ومن ناحية أخرى يجب أن يعمل الهيكل على إعطاء كل فرد واجبات ومسؤوليات محددة تتناسب وقدراته مع تطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة[13].

وعليه تظهر حساسية ودور الهيكل التنظيمي في بسط نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، كون أن تصميم هذا الهيكل يراعي فيه العناصر التالية:

- حجم المؤسسة؛
- طبيعة النشاط؛
- تسلسل الاختصاصات؛
- تحديد المديريات،
- تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل؛
- البساطة والمرونة؛
- مراعات الاستقلالية بين المديريات (التي تقوم بالعمل ليست هي التي تحتفظ بالأصول، وليست هي التي تقوم بمحاسبة الأصول).

[13] عبد الوهاب نصر علي شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنلوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 81

2 – نظام المعلومات المحاسبية:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي السليم أحد المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونا وتستجيب إلى وضعية وطبيعة نشاط المؤسسة وضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها، يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل للحسابات يراعى في تصميمه تسيير إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن وبأكثر دقة ممكنة ، بحيث يجب أن يتضمن هذا الدليل الحسابات اللازمة والكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات، ولتمكين المحاسب من الفصل بين العناصر المتعلقة بالنفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية، إنطاقا مما سبق يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق ما يلي:

- الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات، إذ أن هذه السجلات تمثل البيانات ودقتها؛
- تبويب البيانات ووضع دليل مبوب للحسابات؛
- تصميم السجلات المحاسبية بطريقة مناسبة للرقابة؛

وبغية دعم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتوافر نظام المعلومات المحاسبية على العناصر الآتية:

- ✓ وجود مستندات داخلية كافية لتغطية كافة أوجه النشاط، كما توضح المسؤوليات
- ✓ وجود دليل الإجراءات والسياسات المحاسبية (يوضح الطرق التي تتبع لمعالجة العمليات)؛
- ✓ إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات ومتابعة تنفيذها؛
- ✓ وجود نظام تكاليف فعال (لقياس الأداء الفعلي).

3 – إجراءات تفصيلية:

يجب مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية ما من أولها إلى أخرها، أي إنشائها والاحتفاظ بالأصول المترتبة عليها والمحاسبة عنها لأن الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة سيشكل خطرا على المشروع بوجود تلاعب أو اختلاس لذلك على الإدارة توزيع العمل بشكل تضمن لها وجود رقابة ذاتية أو تلقائية في أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف رقابة على موظف أخر وهكذا تقل فرص التلاعب والغش والخطأ.

4 – اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة:

وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في مشروع بما يتضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف او عامل في مكان المناسب له حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة وهم الذين يقومون بوضع نظام المعلومات المحاسبي السليم، فالموظفين الجيدين هم ركيزة أساسية في نظام الرقابة الداخلية السليم والفعال ويجب أن يحتوي على العناصر التالية:

- وجوب وجود ممارسات إدارية سليمة، من أجل تمكين العاملين من القيام بالوظائف والواجبات لكل وحدة إدارية ولكل عاملين بشكل فعال
- وجود معايير واضحة لجودة الأداء لأعمال الموظفين مهما كانت مستوياتهم الإدارية، ما يجب أن يوجد نظام عادل للحوافز والترقيات يثير حماس العاملين، ويزيد من كفاءتهم الإنتاجية بغية تحقيق أهداف المؤسسة بشكل عام.

5- رقابة الأداء في إدارات المشروع ومراحله المختلفة :

وذلك لتحقيق كفاءة عالية فيه ومما يجب ملاحظته ضرورة الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة وإذا ما وجد أي انحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه وتتم مراقبة الأداء بطريقة غير مباشرة كاستعمال أدوات الرقابة المختلفة مثل الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية وتقارير الكفاية والتدقيق الداخلي وما شابه.

6 – إستخدام كافة الوسائل الآلية:

ونقصد بها المقوم المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال ما هو الحال في آلات عد النقدية المحصلة وتسجيلها، كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسوب الالكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها، وإن التوسع في استخدام هذ الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم.

إن إستعمال الآلة الحاسبة وتأدية العمل المحاسبي بإستخدام الإعلام الآلي، من شأنه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية من حيث أن هذ التأدية توفر الآتي:

- دقة وسرعة المعالجة؛
- سهولة الحصول على المعلومات؛
- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة؛
- توفير الوقت؛
- تدعيم العمل بكفاءة؛
- خفض ت لفة المعالجة؛
- التحكم في المعلومات.

إن تأمين مسار المعالجة الآلية للبيانات يكون من خلال:

أ- الإلتحام: يجب أن يتم مسار المعالجة الآلية للبيانات وفق طرق وإجراءات منطقية منظمة ومتجانسة.

ب- الوقاية: يجب أن يخضع مسار المعالجة الآلية للبيانات إلى شكل منظم للرقابة، بغية تدارك الأخطاء والغش وإجراء التصحيحات الأزمة.

المطلب الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

نظرا للوسائل المتعددة التي يستعملها نظام الرقابة الداخلية من أجل إحكام العمل المحاسبي من جهة، وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى، وجب عليه سن جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تدعم المقومات الأساسية له، للحرص على تطبيق تلك الاجراءات كان لابد من استحداث مجوعة من الأدوات والوسائل بغرض تقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى كفاءته.

1. إجراءات تنظيمية وإدارية:

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فهناك إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات، تقسيم الواجبات، توزيع وتحديد المسؤوليات، وكذلك إجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها، ضبط الخطوات الواجب

إثباتها لإعداد عملية معينة (حصر المسؤولية، وتفادي التداخل في الصلاحيات). و سنتطرق إلى هذه الإجراءات من خلال العناصر الآتية[14]:

- **تحديد الاختصاصات:** تحقيق أهداف المؤسسة يكون حتما عبر تضافر الجهود داخل أجزائها، كل حسب اختصاصه، لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل المؤسسة في إطار سياستها، وهذا ما يبينه الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

- **تقسيم العمل:** التقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة بمنعه لتضاربها أو تداخلها، كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الأخطاء، السرقة والتلاعب، كون هذا التقسيم الملائم للعمل يقوم على الاعتبارات التالية:

الفصل بين الوظائف التالية: وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها، وظيفة تنفيذ العمليات، وظيفة الاحتفاظ بالأصول، ووظيفة التسجيل المحاسبي (الدفتري)، إذ يجب:

- ❖ الفصل التام بين من يحتفظ بالأصل ومن يقوم بتسجيل العمليات المتعلقة بهذا الأصل؛
- ❖ الفصل التام بين من يحتفظ بالأصل ومن يقوم بإقرار الحصول عليه أو التخلص منه؛
- ❖ الفصل التام بين من يحتفظ بالسجلات ومن يقوم بعملية التسجيل؛
- ❖ تقسيم العمل المحاسبي: انطلاقا من عدم انفراد شخص واحد بالقيام بعملية معينة من بدايتها إلى ايتها فإنه يسمح بإعطاء رقابة داخلية يخلقها هذا التقسيم بمراقبة عمل موظف معين بموظف آخر يقوم بالعملية بعده، لذلك يستطيع هذا التقسيم التقليل من فرص الأخطاء، التلاعب، التزوير، ويزيد كذلك من فرص الكشف عنها حال وقوعها.

- **توزيع المسؤوليات: يقوم** هذا الإجراء على الوضوح في تحديد مسؤوليات الموظفين، إذ يمكن من تحديد تبعية الخطأ، لذلك وجب تحديد المديريات والأشخاص المسؤولين، هذا ما يساعد الموظفين من معرفة حدود أعمالهم ومسؤولياتهم، كما يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر والجدية والدقة في تنفيذ العمل. ويرى بوضوح العلاقة التكاملية بين الإجراءات الثلاثة السابقة، والتي بانسجامها تحقق شطرا كبيرا من نظام الرقابة الداخلية الفعال.

- **إعطاء تعليمات صريحة:** عادة ما يشمل هذا الإجراء الجانب التنظيمي للمؤسسة، إذ ينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسؤولين داخل المديرية إلى المنفذين، وهذا ما يمّكّن من الفهم الجيد للتعاليم وتنفيذها على أحسن وجه، إذ يجب أن تتوفر فيها العناصر الآتية:

- ❖ الفهم والوضوح: أن تكون العبارات المستعملة سهلة ومتداولة، يفهمها كل العاملين؛
- ❖ الصراحة: بحيث لا تدع للعامل مجالا للشك أو الاختيار في أداء المهام والأوامر؛
- ❖ احترام السلم التسلسلي للوظائف: أي أّنّ تفويض السلطات يكون من الأعلى إلى الأسفل.

- **إجراء حركة التنقلات بين العاملين:** هذا الإجراء يكون من صلب نظام الرقابة الداخلية، كونه يمّكّن من كشف الأخطاء و التلاعبات التي ارتكبها الموظف خلال الفترة التي قضاها في منصبه السابق، كما أّنّ حركة

[14] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،2000، ص 106.

التنقلات بين العاملين لابد أن تكون مدروسة و مبنية على أساس علمي، و لا تتعارض مع السير الحسن للعمل، كتغيير موظف من مصلحة المالية إلى مصلحة الزبائن أو مصلحة البيع مثلا.

من الضرورة أخذ كل موظف إجازته السنوية دفعة واحدة وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بعمله أثناء غيابه لاكتشاف أي خطئ أو تلاعب في ذلك العمل وتداركه في الوقت المناسب.

2. إجراءات محاسبية:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك بات من الواضح سّن إجراءات معينة تمّكّن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي من خلال التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراء مطابقات دورية، القيام بجرد مفاجئ وعدم إشراك الموظف في مراقبة عمل قام به نفسه. و تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي[15]:

- التسجيل الفوري للعمليات: وهذا لتفادي تراكم المستندات وضياعها، وفي هذه الطريقة يكون التسجيل دقيقا، وهو ما يساعد على السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية، ويؤثر إيجابيا على معالجة البيانات المحاسبية.

- التأكد من صحة المستندات: تشتمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعّبر على عمليات قامت ا المؤسسة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات والتي تتمثل في:

- البساطة للمساعدة على استخدام المستند؛
- عدد الصور اللازمة حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لم راكز النشاط؛
- ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها، وتوضيح خطوات سيرها؛
- يجب استعمال الأرقام المتسلسلة عندما نطبع نماذج المستندات، لتسهيل عمليات الرقابة.

هذه المبادئ تسهل على المحاسب التأكد من المستند والبيانات التي يحتويها، ويجب أن يتوفر هذا الأخير على الشروط اللازمة من أعضاء المسؤولين المؤهلين، التاريخ الذي أجري فيه التعامل ... إلخ.

- إجراءات المطابقة الدورية: تعتبر من بين أهم الإجراءات التي تفرض على العمل المحاسبي داخل المؤسسة لتقريبه من الواقع، لأن العمل المحاسبي يعتمد أساسا على المستندات الخارجية والداخلية، والتي هي موضوع المراجعة المستندية، وأي خلل في هذه المستندات يؤثر سلبا على نتائج التحليل، لذا جاء هذا الإجراء لكي يكتشف هذا عن طريق مقاربات دورية بين مختلف مصادر المستندات من جهة، ومن جهة أخرى بين المستندات والحقيقة المتمثلة أساسا في الواقع كالجرد المادي مثلا.

- عدم إشراك الموظف في مراقبة عمله: إن أهداف وأسس أي نظام لا يمكن أن تتم على أكمل وجه إلا إذا توفر العنصر البشري الفعال والجيد، لهذا وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقضي بعدم إشراك موظف المحاسبة مثلا في مراقبة عمله داخل نظام المعلومات المحاسبية.

3. الإجراءات العامة:

تتمثل هذه القواعد في الإجراءات و الترتيبات التي دف بصفة أساسية إلى حماية الأصول من ناحية، و

15 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، نفس المرجع السابق، ص 113.

التطوير المستمر في أداء العمل من ناحية أخرى، و من أهمها ما يلي[16]:

- التأمين على الأصول ضد جميع الأخطار التي تتعرض لها، والتي لها طبيعة خاصة تعرضها إلى التلف أو السرقة أو الضياع؛
- إدخال الإعلام الآلي في أنشطة المؤسسة باعتبار أنه يساعد على: الزيادة في حجم وعدد العمليات، السرعة في معالجة البيانات، تخفيض نسبة الخطأ في المعالجة، إمكانية الرجوع أو استشارة المعطيات بسرعة؛
- وضع إجراءات تنظيمية سليمة ومحكمة بالنسبة لكل من البريد الوارد والصادر؛
- استخدام أسلوب الرقابة الحدية والمتمثلة في وضع حدود لتدرج السلطة في مجال التصريح بعملية معينة، وتزداد هذه السلطة مع الصعود من المستويات الإدارية الدنيا إلى المستويات الإدارية العليا؛
- استخدام أسلوب الرقابة المزدوجة بالنسبة للعمليات الهامة في المؤسسة، إذ يعتمد هذا الأسلوب على إشراك أكثر من شخص في عملية معينة، مثل وجود توقيعين معتمدين للشيكات وذلك في حدود مبالغ معينة، وكذلك وجود مفتاحين للخزينة مع شخصين مختلفين؛
- استخدام نظام التفتيش بشكل مفاجئ وغير دوري للتأكد من حسن سير العمل والالتزام و عدم مخالفة الأنظمة والإجراءات الإدارية والرقابية المعمول بها في المؤسسة.

الشكل رقم (I.01): إجراءات نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة

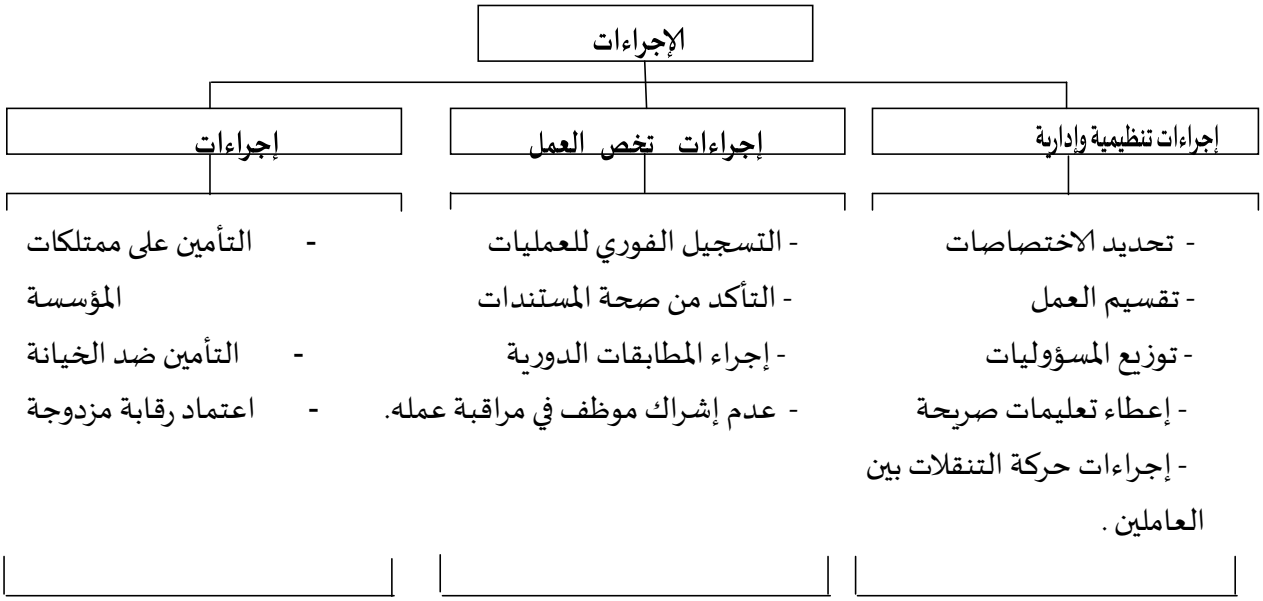

المصدر: خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 174

16 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 120

المطلب الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية الخطوة الأولى في عملية المراجعة حيث أنه من خلال ما تم دراسته في الفصل الأول، نلاحظ أن المعيار الثاني من معايير العمل الميداني للمراجعة يحتم على المراجع تقييم نظام الرقابة الداخلية لتتخذ كأساس لتحقيق نطاق الرقابة الداخلية يسن للمراجع مواطن الضعف فيها مما يساعد على تقديم النصائح والإرشادات للإدارة.

1. خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

تقييم نظام الرقابة الداخلية يمر عبر مختلف المراحل التي يتبعها المراجع لوضع تقرير عن عملية التقييم، وتتمثل في الخطوات التالية:

- **تنظيم عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية:**

قبل البدء في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، يجب على المراجع الاختيار بين عدة طرق، ويجب الملاحظة أن عملية الاختيار هذه تعتمد على طبيعة وحجم المؤسسة والنشاط الذي تزاوله ويمكن للمراجع تنظيم عملية التقييم تبعا لإحدى الطرق الثلاثة (الدورات، وحدات النشاط وبنود القوائم المالية)[17].

- **جمع المعلومات والحقائق حول النظام:**

تتمثل هذه الخطوة في تكوين نظرة شاملة حول نظام الرقابة الداخلين في المؤسسة وجميع النواحي المرتبطة به ،وكيفية تشغيله، وبعبارة أخرى هذه الخطوة تعني جمع المعلومات، الخرائط التنظيمية، دليل الإجراءات وخرائط التدفق داخل المؤسسة، وهذه الحقائق والمعلومات يتحصل عليها المراجع من مصادر متعددة من بينها التقرير الوصفي خرائط التدفق، قوائم الأسئلة، ويضاف إلى ذلك ملاحظات المراجع ومناقشة مع العاملين في المؤسسة[18].

- **وصف النظام والتأكد من وجوده:**

إن وصف النظام يمر أولا بفهم مسار كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، و ذا الشأن فإن المراجع يمكنه أن يستعمل مختلفا لوسائل التي يجدها متاحة على مستوى المؤسسة (إجراءات مكتوبة، مطبوعات مسجلة، استجوابات مع المسؤولين، ملفات المراجعين السابقين،...الخ.)، ويجب أن يحتوي الوصف على التعبير الوافي للعمليات منذ صدورها وحتى استقرارها النهائي، ويعبر عن هذا إما بنقاط أو بمنحنيات السير، وعلى المراجع الداخلي أن يتحقق من مطابقة وصف النظام مع الحقيقة على الواقع، وهذا ما يسمح له من تجنب متابعة أعماله على أساس خاطئ، بالإضافة إلى التأكد من أن الإجراءات المكتوبة مطبقة من طرف العمال .

- **فحص عمل النظام:**

يقوم المراجع في هذه الخطوة باختيار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتأكد من أن تشغيله يتم وفق ما هو محدد، وبالتالي يعمل المراجع في هذه الخطوة على التعرف على التشغيل الفعلي لهذا النظام ومدى تماشيه مع الحقائق التي توصل إليها في الخطوات السابقة، وتشمل هذه الخطوة (فحص عمل النظام) على نقطتين هامتين:

---

[17] إدريس عبد السلام الشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1996، ص 59.

[18] محمد سمير صبان، محمد مصطفى، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر ،2005، ص 235.

- مجموعة من اختبارات مدى الالتزام.
- مراعاة التوقيت المناسبة للاختبارات.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، يعتمد المراجع على اختيار كيفية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية ودرجة إدراك العاملين لواجبا م والمسؤوليات الموكلة إليهم، والتأكد من أن إجراءات الرقابة الداخلية قد تم تطبيقها كما هو مخطط لها في النظام الموضوع. أما بالنسبة للثانية فيقصد ا أن الاختبارات تكون أثناء فترة الدراسة[19].

- **التقييم الفعلي لنظام الرقابة الداخلية:**

بعد قيام المراجع بجمع المعلومات عن تصميم نظام الرقابة الداخلية، وفحص طريقة تشغيله ينتقل إلى الحكم على مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، والذي سيؤثر على إجراءات المراجعة التي يقوم ا المراجع من أجل إعداد التقرير الذي يتضمن إبداء الرأي حول صحة وسلامة القوائم المالية، ومن خلال هذه الخطة يقوم المراجع بإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، مع إبراز مجموعة الاقتراحات والتوضيحات لتحسين هذه الأنظمة ومعالجة الضعف فيها إلى غير ذلك من العمليات المختلفة التي يرى المراجع أن لها بالغ الأثر على عدالة القوائم المالية، وتمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، ونتيجة لهذا التقييم العملي يقوم المراجع بإعداد تقرير خاص بنظم الرقابة الداخلية يبين في كافة نواحي الضعف والعيوب في الإجراءات المختلفة إن وجدت، مع توضيح التوصيات والإرشادات التي من شانها أن تلافي هذه العيوب ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية. وكنتيجة اية لتقييم هذا النظام يقوم المراجع بإعداد برنامج المراجعة للعمليات المختلفة وفقا لما أسفرت عليه عملية التقييم.

2. **أساليب تقييم نظام الرقابة**

- **خرائط التدقيق:**

هي عرض بياني لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة إن هذه الإجراءات تمكن المدقق من تقويم إجراءات نظام الرقابة الداخلية بطريقة مختصرة وبفترة وجيزة نسبيا.[20]

وتتميز خرائط التدقيق عن طريق التقدير ال وصفي وعن طريقة الأسئلة بأ ا توضح خط سير العمليات بين أجهزة النظام بطريقة بسيطة، كما توضح الوسائل المستعملة في إدخال البيانات واستخراجها يدويا أو أليا أو إلكترونيا وأجهزة الإدخال والإخراج في حالة الأنظمة الآلية والإلكترونية، وتستخدم في إعداد خرائط التدفق وتختلف عن الرموز المستخدمة لإعداد خرائط الإجراءات كما يجب مراعاة ما يلي عند إعداد هذه الخرائط:[21]

- ✓ يجب استعمال الكتابة بجانب الرموز والرسوم لتكوين خريطة سهلة الفهم؛
- ✓ إضافة المعلومات أسفل الخريطة إذ لم تكن واضحة، وذلك لزيادة الإيضاح؛
- ✓ يجب أن يوضح بالخريطة مصدر كل مستند والجهة التي ترسل إليها.

- **الاستبيان:**

من أهم طرق أو أساليب المتعارف عليها بين المراجعين والتي يمكن استخدامها في تقييم النظام الرقابة الداخلية في الجهة التي سيقوم المراجع بتدقيقها ما يعرف بقائمة الاستقصاء أو قائمة الاستبيان، وهذه القائمة

[19] محمد سمير الصبان، محمد المصطفى، مرجع سابق، ص 235.

[20] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص201.

[21] يوسف محمد جربوع ،مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان ، الطبعة الأولى ،2000، ص119.

عبارة عن قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة، الشاملة لعناصر النشاط الذي تمارسه الجهة موضوع المراجعة. ويقوم المراجع بوضع هذه الأسئلة بهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد درجة الاعتماد عليه في وضع تصميم أسئلة هذه القائمة مراعاة النواحي التالية:[22]

- ✓ يجب أن تكون الأسئلة شاملة لجميع عناصر النشاط والعمليات التي تمارسها الجهة المطلوبة ومراجعتها وتدقيقها؛
- ✓ أن تكون الأسئلة مصاغة باللغة سهلة وبسيطة ومفهومة لكل من تقدم إليه الإجابة عليها من العاملين في هذه الجهة؛
- ✓ أن تكون الأسئلة مختصرة بحيث لا تبعث على الملل لكل من يجيب عليها؛
- ✓ أن تكون الأسئلة مباشرة بالنسبة لكل عملية أو نشاط من الأنشطة؛
- ✓ أن توضع الأسئلة بشكل مجموعات متجانسة فمنها ما يتعلق بالمشتريات ومنها ما يتعلق بالمبيعات أو الرواتب والأجور أو الأصول أو الخصوم وهكذا؛
- ✓ إمكانية إعادة صياغة بعض الأسئلة في موضوع أخر من مجموعة أسئلة الاختيار مدى دقة وصدق الإجابة عن السؤال الأصلي المعاد صياغته؛
- ✓ تترك الفرصة في أخر القائمة لكل من يجيب على القائمة لإبداء رأيه بحرية في كل ما ورد فيها من أسئلة في شكل ملاحظات عامة يكتبها المستجيب بنفسه؛
- ✓ يجب على المراجع أن يذكر في بداية القائمة وقبل عرض الأسئلة أن كتابة اسم المستجيب (اختياري) منعا للإحراج، وفي حالة عدم معرفة الإجابة على السؤال ما يترك دون إجابة وذلك تيسير على المراجع عملية تحليل النتائج الاستقصاء بعد تجميع الإجابات المختلفة.

-التقرير الوصفي:

يقوم المراجع بإعداد هذا التقرير الشامل لوصف كامل لنظام الرقابة الداخلية، وما يحتوي عليه من تدفق المعلومات وتقييم الأعمال، وطبيعة السجلات التي يتم الاحتفاظ بها، ويتم الحصول على هذه المعلومات من خلال المقابلات مع العاملين والرجوع إلى دليل الإجراءات.

وعادة ما يتم عرض هذا التقرير على بعض المسؤولين داخل المؤسسة لمراجعة وإبداء الرأي فيما إذا كانت محتوياته صائبة، وذلك قبل كتابته في صورته النهائية.

وفي الدورات المالية اللاحقة قد يتطلب الأمر تعديل هذا التقرير وفقا لما تظهره عملية المراجعة من التغيرات في سير العمليات، ومن مزايا هذا التقرير أنه سيكون شامل، وسيعرض لكل عميل على حدا مما ينتج عنه إلمام كامل من جانب المراجع لأنظمة الرقابة، مما قد تعجز أية وسيلة أخرى.

ومن عيوبه أن إعداد تقرير يستنفذ الكثير من جهد ووقت المراجع وخاصة عند إعداده للمرة الأولى، وكذلك قد يتجاهل بعض الحقائق الهامة عن أنظمة الرقابة الداخلية نتيجة السهو لأن المعلومات كثيرة ومتداخلة.[23]

---

[22] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2007، ص248.

[23] إسماعيل إبراهيم، والآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري وتطبيقي، الإسكندرية ،1996، ص6

المبحث الثالث: أهداف ومكونات والعوامل المساعدة لتطوير نظام الرقابة الداخلية

يبنى نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المكونات أو الركائز والتي من خلالها يستطيع هذا النظام تحقيق أهدافه والوصول إلى المستوى المطلوب تحقيقه والتي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث:

المطلب الأول: أهداف نظام الرقابة الداخلية

يهدف نظام لرقابة الداخلية إلى تحقيق الآتي:

1. التحكم في المؤسسة:

إن التحكم في المؤسسة يكون من خلال التحكم في إنتاجية عناصر الإنتاج داخلها و في نفقاتها و تكاليفها وعوائدها و في مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة، ولن يكون ذلك الا من خلال إرساء جملة من الأنظمة الفرعية المساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة و المساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

2. حماية الأصول:

من خلال التعاريف السابقة ندرك بأن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول (الاستثمارات، المخزونات، الحقوق)، من خلال اعتماد طرق محاسبية واضحة وسليمة، وكذا سن جملة من الإجراءات الداعمة لأمن وحسن استعمال هذه الأصول.

- حماية أصول المشروع

تمثل حماية أصول المشروع وممتلكاته المختلفة هدفا رئيسيا من أهداف الرقابة الداخلية في المشروع، وتتخذ حماية الأصول المشروع أشكالا وأساليب مختلفة ومتعددة يقوم جميعها حول:

توفير الحماية التامة لأصول المشروع من التبذير أو الضياع أو الإسراف أو السرقة. .....إلخ ويمكن أن تتحقق هذ الحماية عن طريق:

أ- الوقاية من الأخطاء المتعمدة: التي قد ترتكب عند معالجة العمليات بقصد اخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس، ولا شك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق ومعتمد من قبل أفراد غير أمناء على ما يقومون به من عمل، وتتوفر فيهم سوء النية المبنية مسبقا لارتكاب مثل هذ الأخطاء.

ومن أمثلة هذ الأخطاء المعتمدة ما يلي:

- تعمد إجراء قيد محاسبي معين؛
- التلاعب أو التحريف المقصود في السجلات بالشكل الذي يبدو ومعه عدم وجود تعارض مع التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- إدراج أسماء وهمية في كشوف الأجور لتغطية اختلاس ما في النقدية، مع عدم وجود قيد يومية مطابق لإجمالي كشف الأجور[24].

24 - عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سريا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، مطبعة التوني الفلكي، الإسكندرية، 1998، ص135,134

ب - **الوقاية من الأخطاء غير المعتمدة:** وتنتج هذ الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية، أو الجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي في المشروع.

ومن أمثلة هذ الأخطاء غير المتعمدة ما يلي:

- تسجيل مصروف معين على أنه مصروف رأسمالي، مما يؤدى إلى زيادة رقم الأرباح وتضخم قيمة الأصول؛
- تسجيل مصروف أرسمالي معين على أنه مصروف إيرادي، مما يؤدى إلى تخفيض رقم الأرباح وعدم إظهار الأصول بقيمتها الحقيقية في قائمة المركز المالي؛
- الأخطاء الحسابية الخاصة بعمليات الجمع أو الضرب أو نقل المجموع من صفحة إلى أخرى أو من سجل إلى آخر؛
- أخطاء في إجراء قيود اليومية أو الترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ.

ج – **المحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش:** ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة، والتي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها والاختلاس أو السرقة أو الغش لها أمور مرفوضة وغير مقبولة، حيث يترتب على أي منها مساءلة الأفراد المسؤولين عنه، وفقا لقواعد أو قوانين أو لوائح خاصة لمداخلة بالمشروع أو طبقا للقانون العام للدولة.

ومن أمثلة التصرفات التي ترتكب في نطاق الاختلاس أو السرقة أو الغش ما يلي:

- الإستيلاء على جانب من أموال الشركة دون وجه حق؛
- إغتصاب أصل من أصول الشركة عن طريق اجراءات مضللة، دون علم ملاك الشركة؛
- تكهن بعض أصول الشركة رغم حالتها الجيدة والاستلاء عليها، بعد اتخاذ اجراءات محاسبية معينة لإهلاكها دفتريا؛
- القيام بعمل مناقصات وهمية بغرض الاستيلاء على بعض أصول الشركة(السيارات)والتي هي بحالة جيدة؛
- التحريف عند التسجيل في الدفاتر والسجلات بطريقة مدروسة ومخطط لها؛
- تعمد الإدارة التلاعب في تسجيل العمليات المالية بغرض إظهار نتائج غير واقعية وغير حقيقية، وهو الأمر الذي يطلق عليه الغش الإداري [25].

2. ضمان نوعية المعلومات:

بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة و درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات، بيد أن تجهيز هذه البيانات يتم عبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص التالية[26]:

- ✓ تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت ممكن؛
- ✓ إدخال العمليات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها؛
- ✓ تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة؛

[25] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سريا، مرجع سبق ذكره، ص 135,136

[26] **LIONEL. C & GERARD. V** Op cit، page 41-42.

- ✓ احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات المحاسبية؛
- ✓ توزيع المعلومات على الأطراف الطالبة لها.

إلا أنه أصبح من الواجب إسقاط البعد الاستراتيجي لنظام الرقابة الداخلية على المعالجة الآلية للبيانات المرتبطة بالأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، وذلك لإضافة المصداقية على مخرجات المعالجة.

4. تشجيع العمل بكفاءة:

إن إرساء نظام للرقابة الداخلية في المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء لموارد المؤسسة، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال السعي على التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا.

5. تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية:

إن التنفيذ الجيد للسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة يقتضي امتثال وتطبيق أوامر الجهة المديرة. من أجل التطبيق الأمثل للأمر، ينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- يجب أن يبلغ إلى الموجه إليه؛
- يجب أن يكون واضحا (مفهوما)؛
- يجب توافر وسائل التنفيذ؛
- يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ.

أن العمل على تشجيع مختلف مستويات العمال على الالتزام بالسياسات في المؤسسة، من شأنه أن يكفل تحقيق الأهداف المرسومة بأكبر نجاعة وفعالية.

المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتطلب تصميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية مراعات خمس مكونات أساسية لابد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية وتتمثل هذه المكونات فيما يلي[27]:

- بيئة الرقابة؛
- تقييم المخاطر؛
- أنشطة الرقابة؛
- المعلومات والاتصال؛
- المتابعة.

وتعتبر المكونات المذكورة سابقا بمثابة مقاييس يتم على أساسها تقييم كفاءة وفعالية هيكل الرقابة داخل المؤسسة، فيما يلي سنتطرق لكل عنصر على حدى بصورة أكثر تفصيلا.

- **بيئة الرقابة:**

أعطى تقرير لجنة رعاية المؤسسات الأمريكية (COSO) أهمية كبيرة لبيئة الرقابة باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه باقي مكونات هيكل الرقابة الداخلية.

[27] فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص 12.

والتي تتكون من العديد من العوامل بعضها ذات صلة مباشرة بالإدارة و بعضها ذات صلة بتنظيم المؤسسة ذاتها و التي نوجزها في النقاط التالية[28] :

- **نزاهة الإدارة والقيم الأخلاقية**: يتم التعرف على نزاهة الادارة والقيم الأخلاقية لها من وجود لائحة للسلوك تركز على النزاهة والقيم الأخلاقية مع التحقق من اتباع هذه اللائحة سواء كانت مكتوبة أو في صورة خطاب ترسله الادارة للعاملين بالمؤسسة بصفة دورية.

- **الإلتزام بالكفاءة:** يتحقق الالتزام بالكفاءة من خلال وجود مستويات للأداء داخل المؤسسة مع ضمان الاستمرار بتلك المستويات.

- **دور ومشاركة مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق:** تلعب لجنة التدقيق دورا هاما في تدعيم استقلال مدقق الحسابات الخارجي، حيث تتكون هذه اللجنة من المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وتكون أداة الاتصال بين مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي، وتمثل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة جانبا هاما من بيئة الرقابة في أي مؤسسة.

- **فلسفة الإدارة ونمط التشغيل:** تعتبر فلسفة الإدارة ونمط التشغيل جزء هام من بيئة الرقابة، ويقصد بفلسفة الإدارة مدى التزامها بتطبيق اللوائح والقوانين أو ما إذا كانت لديها الرغبة في القيام بعمليات تشغيلية تتسم بالمخاطرة أم لا.

- **الهيكل التنظيمي:** يمثل الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة جزءا هاما من بيئة الرقابة لتلك الأخيرة، لأنه يتم تخطيط وتنفيذ أعمال المؤسسة والرقابة عليها من خلال الهيكل التنظيمي، مع ضرورة دراسة الهيكل التنظيمي لمعرفة عيوبه ومزاياه.

- **تحديد وتوزيع السلطة والمسؤولية:** تتأثر بيئة الرقابة في أي مؤسسة بسلطات ومسؤوليات الأفراد التي يتم تحديدها وفق الهيكل التنظيمي المطبق في المؤسسة.

- **سياسات وممارسات الأفراد والموارد البشرية:** تتضمن تلك السياسات والممارسات طريقة توظيف العاملين وتدريبهم والتقييم المستمر لهم، وكذلك طريقة تحديد مرتباتهم كيفية ترقيتهم أو تطبيق الجزاءات عليهم ولابد من وضع سياسات تتعلق بالعوامل المذكورة سابقا لتحقيق الكفاءة والسلوك الأخلاقي في ممارسات الأفراد إذ تعتبر تلك السياسات جزءا هاما من بيئة الرقابة.

- **تقييم المخاطر:**

تتعرض أي مؤسسة عند ممارسة نشاطها الى العديد من المخاطر، ولابد من تحليل تلك المخاطر من ناحية تحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة، والتعرف على احتمال حدوثها ومحاولة التقليل من أثرها ضمن مستويات مقبولة.

- **أنشطة الرقابة:**

تشمل أنشطة الرقابة على الاجراءات والقواعد التي توفر تأكيد مناسب من أنه قد تم تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وأنه قد تم اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة.

[28] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر ،2006، ص38.

وتتعلق أنشطة الرقابة بالرقابة على التشغيل والرقابة على الالتزام، حيث تم الأولى بتقييم الأداء في جميع المستويات الإدارية عن طريق قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط وفقا للموازنات التقديرية، اتخاذ بعد الإجراءات التصحيحية، وكذلك متابعة تقارير التشغيل داخل كل قسم وفق نظام الرقابة المطبق.

و من جهة أخرى فقد اهتم تقرير لجنة رعاية المؤسسات(COSO) بالرقابة على أنظمة المعلومات في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات، سواء كانت رقابة عامة على التشغيل الإلكتروني أو رقابة برامج الحاسب الآلي، وكذلك الرقابة بالحماية من الاستخدام غير المصرح به[29].

و ضف أنشطة الرقابة على التحقق من مدى الإلتزام بالقوانين و اللوائح التي تخضع لها المؤسسة، أي أن أنشطة

الرقابة تتضمن الفصل في المهام بين التسجيل والسلطة والموافقة على العملية وحفظ الأصول.

- **المعلومات و الإتصالات:**

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة و إلى أطراف أخرى داخل المؤسسة وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية و المسؤوليات الأخرى وحتى تستطيع المؤسسة أن تعمل وتراقب عملياتها عليها أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها وفي الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالا عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس أو بشكل أفقي، إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر في تحقيق المؤسسة لأهدافها[30].

- **المتابعة:.**

يقصد بهذا الجزء المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات هيكل الرقابة الداخلية للتحقق من كفاءته ويتوقف مدى تكرار المتابعة والتقييم على طبيعة أنشطة المؤسسة وعلى نتائج المتابعة المستمرة.

ومن الأدوات المستخدمة لمتابعة هيكل الرقابة الداخلية وجود إدارة للتدقيق الداخلي والتي يجب أن تقدم تقارير بنتائج المتابعة الى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق ويجب أن تتم العملية من طرف أشخاص مؤهلين لذلك.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة لتطور نظام الرقابة الداخلية

تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية وتعبر عن وضعيتها الحقيقية، لذلك بات من الضروري ربط مصداقية لهذه المعلومات بقوة ومتانة في نظام الرقابة الداخلية المفروض على النموذج المحاسبي، والذي هي محل تقييم دائم من طرف المراقبة، إن حساسية وأهمية نظام الرقابة الداخلية أملت إلى الاهتمام به في ظل العوامل العديدة والمساعدة على تطوره، والتي هي:

1- **الأصناف العديدة للمؤسسات:**

عرفت المؤسسة أصنافا عدة وتقسيمات مختلفة سواء من ناحية طبيعة نشاطها (تجارية ،صناعية ،فلاحية ،خدماتية) أو من الناحية القانونية (خاصة، عمومية) أو من ناحية حجمها (صغيرة، متوسطة،

[29] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيج سرايا وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص36 -43.

[30] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنلوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن ،2009، ص 51.

كبيرة)،إن هذه الأشكال كانت نتيجة لتنوع نشاطاتها والقطاعات التي يزداد الاستثمار فيها، لذلك أصبح من الضروري على المساهمين تكوين مجلس إدارة تناقش فيه كل الأمور المتعلقة بالمؤسسة و يتم تقييم عمل الهيئة المسيرة لها، هذا التقييم يكون بمقارنة ما توصلت إليه الهيئة المسيرة من النتائج في شكل قوائم للمعلومات وكشوف تحليلية وموازنات تبرز بشكل مفصل كل أطوار النشاط داخل المؤسسة بما تم رسمه في الخطة التنظيمية التي هي من الوسائل الأساسية لنظام الرقابة الداخلية[31].

2- **تعدد العمليات:**

تقوم المؤسسة بعدة وظائف بحيث أنها تستثمر، تشترى، تحول، تنتج، تشغل، تبيع، داخل كل وظيفة من هذه الوظائف تقوم المؤسسة بعدة عمليات تتفاوت من وظيفة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى، وفي إطار هذه الوظائف يجب على الهيئة المشرفة على كل وظيفة أن تتقيد بما هو مرسوم في الخطة الخاصة بها والتي هي مثبتة في الخطة التنظيمية الإجمالية للمؤسسة، مما سبق يظهر حاليا بأن نظام الرقابة الداخلية مطالب بالتكييف مع التنوع في العمليات.

3- **توزيع السلطات والمسؤوليات:**

إن التوسع الجغرافي للمؤسسات سواء على التراب الوطني أو التوسع الذي تعرفه الشركات المتعددة الجنسيات يدعو إلى ضرورة توزيع السلطات والمسؤوليات على المديريات الفرعية بما يسمح بتنفيذ كل الأعمال واتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين، على أن تكون هذه المديريات الفرعية أو الوحدات المتواجدة في المناطق الأخرى مسؤولة أمام المديرية العامة، كون هذه الأخيرة مسؤولة على كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة أمام مجلس الإدارة الذي تقيم أدائها بما فيه أداء المديريات الفرعية مقارنة بما هو مرسوم في الخطة التنظيمية وباستعمال كل الوسائل والإجراءات التي تكفل الأهداف المتوخاة من نظام الرقابة الداخلية.

وفي هذا الإطار يجب على كل شخص من العاملين في المؤسسة إن يعرف الواجبات المسندة إليه وحدودها، مما يسمح له بالتصرف في حدود سلطته ومسؤوليته، إن هذا التقسيم الملائم للعمل والواجبات من شأنه إن يمنح التضارب بين الاختصاصات داخل المديرية الواحدة أو على مستوى المديريات الأخرى، كما أنه يقلل بقدرة الإمكان من احتمال وقوع الأخطاء، لذلك يمكن إن نميز بين الاعتبارات التالية التي يقوم عليها تقسيم الملائم للعمل:

- الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله في دفاتر المؤسسة.
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيل العمليات المتعلقة به.
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه.
- تقسيم العمل المحاسبي بين عدة أشخاص.

4- **الحاجة الدائمة للمعلومات:**

يهدف نظام المعلومات للأنظمة الأخرى داخل المؤسسة وخارجها إلى نظام القرار بصفة خاصة، وباعتبار نظام المعلومات المحاسبية أحد الأنظمة التي يعمل على توليد مخرجات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية في الوقت والمكان المناسبين، من خلال معالجة سريعة للبيانات التي تسمح بإعادة فحصها في وقت

[31] طواهر محمد التهامي وصديق مسعود، مرجع سابق، ص92.

لاحق، كما يعمل على إمداد الجهات المختلفة للمعلومات المعبرة عنها، إن الحاجة المستمرة للمعلومات الناتجة عن استعمال الدائم لها كون هذه الأخيرة تعتبر قاعدة تبنى عليها قرارات قد تؤثر على وضعية المؤسسة، خاصة ما يتعلق منها بشقها الذي يخص حاجيات إدارة المؤسسة التي تريد أن تطمأن على صحة المعلومات المقدمة لها بغية اتخاذ القرارات باستعمال وسائل نظام الرقابة الداخلية التي تتيح للمعلومات تلقى القبول من طرف مستعمليها.

إن هذا الإستعمال المتميز لوسائل نظام الرقابة الداخلية كان عامل مساعد في التطور من خلال محاولة الحكم على المعلومات المقدمة للأطراف الطالبة لها ودقة مساهمتها في القرارات المتخذة.

5- **حماية أصول المؤسسة:**

تعمل المؤسسة على حماية أصولها بشكل فعال من خلال إنشاء حماية مادية ومحاسبية تتجلى أولا في المحافظة على الأصول من العوامل الجوية أو من السرقة المادية لها، إذا يجب القيام بتأمينات الأزمة سواء على المواد المتواجدة في المخزونات أو على البضائع أو المنتوجات المنقولة والتي هي على عاتق المؤسسة، و ذلك بالنسبة إلى الأصول الثابتة والحقوق بما فيها الخزينة ضد الخسارة المتوقعة من خيانة الأمانة، و ذلك بالنسبة للعنصر من شأنه أن ينشأ خسارة تخص أصول المؤسسة، وتتجلى الثانية في حماية الأصول محاسبيا من خلال تسجيل التحركات التي تمس أي عنصر من عناصر الأصول(الاستثمارات ،المخزونات، الحقوق) تسجيا آنيا يتقيد بالنصوص المحاسبية ويستجيب لشكل نظام الرقابة الداخلية.

تعتبر حماية الأصول من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال نظام سليم للرقابة الداخلية الذي من شأنه يخلي المسؤولية المترتبة على الإدارة من منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابه على الأقل.

6- **إعتماد المراجعة الإختبارية:**

يزيد الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في هذا النوع من المراجعة، كون المراجع يستند من النوع السابق من المراجعة على جزء معين من الكل في حجم المفردات المقدمة ويكون ذلك باستعمال طريقة العينات في اختيار بعض المفردات التي ستجرى عليها المراجعة في الأخير يعمم نتائج هذا الفحص على مجموعة مفردات التي تمثل الكل، يتوقف تحديد حجم العينة بشكل كبير على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المؤسسة، تبعا لما سبق يظهر لنا اعتماد هذا النوع من المراجعة كعامل أساسي في تطوير نظام الرقابة الداخلية لأن متانته تتحكم في حجم العينة المختارة من طرف المراجع كما تجعل المراجع في اطمئنان خاصة فيما يتعلق بالجزء الثاني والذي لم يكن موضوع الاختبار[32].

[32] نفس المرجع السابق، ص 95.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن دور الرقابة الداخلية يتمثل في السهر على تنفيذ الإجراءات والنشاطات المسطرة من طرف إدارة المؤسسة بالكيفية اللازمة و العمل على تحسينها و تصحيحها والتأكد من مدى التزام العاملين بها وبالتعليمات والقوانين واللوائح ، بهدف حماية أصول و أموال المؤسسة وتحقيق أهدافها المرجوة ، و ذلك عن طريق إصدار تقارير تتضمن مجموعة النقائص المسجلة و كذا بعض التوصيات التي تعبر عن أراء مهنية حول فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة بعد القيام بعمليات الفحص و التقييم بإستخدام مختلف الوسائل الرقابية، هذه التقارير ترفع إلى الإدارة العليا من أجل اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.

الفصل الثاني

تقييم نظام الرقابة الداخلية

فى تحسين القوائم المالية

تمهيد:

تزيد الإهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية خلال العقود الماضية خاصة في المؤسسات، وقد تعاظم ذلك الإهتمام في السنوات الأخيرة لذا فقد أضحى التحليل المالي للقوائم المالي من بين الأنشطة الهامة للإدارة المالية في المؤسسة، إذ نجد أن إرتباط تطور التحليل المالي للقوائم المالية بالإدارة المالية يكمن في كونه إحدى أهم أدواتها التي يستفيد منها العديد من الأطراف.

كما يقوم التحليل المالي على دراسة القوائم المالية وذلك باستخدام المؤشرات والنسب المالية بغرض الحصول على المعلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية أو تكون مختلفة وراء زحمة الأرقام لهذه القوائم.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

إن القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغيرات حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية.

المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية

أولا - مفهوم القوائم المالية

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر.

ويخضع إعداد القوائم المالية لقواعد تنظيمية صارمة، تلتزم بها المؤسسة لتوصيل المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي، وقد تقوم المؤسسة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية من خلال التقارير المالية، وليس القوائم المالية فحسب، والتي تعتبر المحور الأساسي للتقارير المالية، على سبيل المثال نذكر: تقرير مجلس الإدارة، التنبؤات المالية، الأخبار ذات الصلة بالمؤسسة، ووصف الخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي أعمال المؤسسة، أي أن التقارير المالية مفهومها أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية، فهي تضيف معلومات أخرى غير مالية التي تتضمنها القوائم المالية، لكنها مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

- إن مصطلح قائمة في مفهومه العام إعلان يتعلق بشكل محدد يعتقد من يقدمه بصحة ما تم الإشارة إليه فيه،

- وبذلك تتمثل القوائم المالية في أنها إعلانا يعتقد بصحته ويتم توصيله باستخدام القيم النقدية.

1. طبيعة القوائم المالية:

وعندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فإنهم يصفون خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية، و التي يعتقدون أنها تعبر بعدالة عن أنشطة المؤسسة والعمليات المالية، [33] و تعبر القوائم المالية السنوية للشركات عن القوائم المالية المعدة لفترة زمنية مدتها عام، أما القوائم المالية التي تعبر عن فترات زمنية تقل عن عام (ثالثة شهور على سبيل المثال) يطلق عليها القوائم المالية الدفترية أو الدورية، و تبدو عبقرية تلك القوائم المالية و التي غالبا ما تعد في صفحات قليلة في أنها تلخص كافة المعلومات التي تتضمنها مئات أو آلاف الصفحات التي تتكون منها السجلات و الدفاتر المحاسبية التفصيلية.

ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للقوائم المالية وهي:

تعريف (1) مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، ولأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات".

تعريف :(2) تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في

[33] مريم صغير موح، **القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ديسمبر2017، ص 171.

المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.

تعريف (3:) بالنسبة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB)، و فقد وضع المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1)المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، والذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها.

تعريف (4:) ومن جهة أخرى عرفت أيضا القوائم المالية بأنها " هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة حيث تتمثل في تقارير أو كشوف تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة، وفي أشكال محددة، وتعتبر الوسيلة الرئيسية على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية,[34] لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات، أما الوثائق المحاسبية و المالية التي تكون القوائم المالية تتمثل في الميزانيات وبيانات الدخل أو حسابات الأرباح والخسائر، وبيانات التغيرات في المركز المالي، والإيضاحات والإقرارات الأخرى والمواد التوضيحية التي حددت على أنها جزء من القوائم المالية، وتعد القوائم المالية وتنشر عادة مرة في السنة وتكون موضع تقرير مدقق الحسابات، إن معايير المحاسبة الدولية تطبق على تلك القوائم المالية أي شركة تجارية أو صناعية أو شركات الأعمال.

ثانيا- خصائص القوائم المالية

لكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها، فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتكون ذات جودة، والتي يمكن عرضها فيما يلي:

أولا: الملائمة:

ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع إتخاذه، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى إستفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه ولها ثلاثة خواص هي:

- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية، وذلك لمساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالاته في التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث؛

- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقيق من التوقعات، وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية،

[34] قوادري محمد، قياس **بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة،جويلية 2010، ص47.

- أن تأتي في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها.[35]

ثانيا: القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات التي يجب توفرها في المعلومات الواردة بالقوائم المالية في جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدم على دراية كافية بالأنشطة التجارية والإقتصادية وبالمحاسبة، وأن تكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية، ومع ذلك فانه لا يجوز إستبعاد أية معلومات تتعلق بمسائل معقدة وتعتبر ملائمة لعملية إتخاذ القرارات الإقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها.

ثالثا: الموثوقية

حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتملك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز. وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

*1. **التمثيل الصادق:*** حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى؛

*2- **تغليب الجهود فوق الشكل القانوني:*** بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الإقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

*3- **الحياد:*** بمعني أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز.

*4- **الحيطة و الحذر:*** أي التحلي بالحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجنب مجهزيها القيام بتضخم الأصول أو التقليل من الإلتزامات.

5. ***الإكتمال (الشمولية):*** بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة، فحذف المعلومات قد يجعلها مضللة و غير موثوقة و غير ملائمة.

رابعا: القابلية للمقارنة:

يكون أمام مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة والمستثمرين والمقرضين بصفة خاصة فرصة إستثمار وفرص إقراض متعددة، ويجب أن يكون مستخدموا القوائم المالية قادرين على إجراء مقارنات للقوائم المالية لعدة فترات زمنية مختلفة لنفس المؤسسة، كذلك لتحديد بعض الإتجاهات المتعلقة بمركز المؤسسة المالي وأدائها. كما يجب أن يكونوا أيضا قادرين على مقارنة القوائم المالية لمختلف المؤسسات، وذلك لتقييم المركز المالي والأداء النسبي وكذا التغيرات في المركز المالي لتلك المؤسسات ومن ثم فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على مرور الزمن بالنسبة للمؤسسة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضا بطريقة متسقة (مثال مرتبطة بمرجع موحد- معايير محاسبية) بالنسبة للمؤسسات المختلفة.

وأهم ما تتضمنه هذه الخاصية هو إبلاغ المستخدمين بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغيرات في هذه السياسات وأيضا أثار هذه التغيرات.

[35] مريم صغير موح، "**القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، ص13.

المطلب الثاني: أهداف ومكونات وعناصر القوائم المالية

أولا: أهداف القوائم المالية

للقوائم المالية عدة أهداف منها:

- تظهر القوائم المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة؛

- تظهر القوائم المالية معلومات خاصة عن المؤسسة حول الأصول والالتزامات، حقوق الملاك، الدخل والمصاريف كما، تشمل العوائد والخسائر والتدفق النقدي؛

- تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل؛

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية؛

- تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

ثانيا - مكونات القوائم المالية

تتكون القوائم المالية من العناصر التالية:

1- **قائمة المركز المالي (الميزانية):**

تعتبر هذه القائمة الصورة الفوتوغرافية للحالة المالية للمؤسسة فهو قائمة يتضمن أصول المؤسسة التزاماته في تاريخ معين[36]، تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي يقوم البنك بإعدادها حيث يحقق الميزات التالية[37]:

- ✓ تقييم مدى تغطية حقوق المؤسسة لالتزاماته.
- ✓ التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماته المستحقة الدفع بواسطة نسب التداول والسيولة.
- ✓ التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجاز أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية.
- ✓ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها.
- ✓ تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي.
- ✓ تبين مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ تعطي صورة للمؤسسة على استمراريته، أو أن ميزانيته أعدت على أساس التصفية.
- ✓ معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثماراته المالية.

2- **قائمة الدخل:**

يطلق على هذه القائمة عدة أسماء مختلفة فبجانب قائمة الدخل هناك من يطلق عليها أسم قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر خلال فترة مالية معينة[38].

[36] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص117.

[37] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 113-114

تعتبر قائمة الدخل من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، إذ تقوم بتحقيق الميزات التالية:

- ✓ التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح وخسارة.
- ✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل.
- ✓ التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
- ✓ احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.
- ✓ التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها[39].

3- **قائمة التدفقات النقدية:**

هي قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال فترة المحاسبية وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثماري والتمويلية، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين[40] ، إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية:

- ✓ معرفة المركز النقدي للمؤسسة.
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماته من خلال السيولة المتوفرة.
- ✓ تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل.
- ✓ التعرف على سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها[41].

4- **الملاحظات:**

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منه وذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهم هذه القوائم وبدون وجود هذه الملاحظات تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية ويمكن عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية:

- ✓ التفسيرات بين الأقواس.
- ✓ الملاحظات الهامشية.
- ✓ الجداول الإضافية.
- ✓ الحسابات الطبيعية المتعارضة.
- ✓ حسابات التقييم.
- ✓ السياسات المحاسبية.

ثالثا- عناصر القوائم المالية

نص إطار العمل على أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقا لخصائصها الاقتصادية وهذه الخصائص هي عناصر القوائم المالية وقد أشار الى أن

---

[38] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص121.

[39] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 120-121.

[40] نفس مرجع سابق، ص 126.

[41] نفس مرجع سابق، ص 129

العناصر التي ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية هي الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية، أما العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل والمصروفان وقد تم تعريف هذه العناصر كما يلي[42]:

- الأصول هي الموارد يتحكم فيها الكيان نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منها منافع إقتصادية مستقبلية إلى الكيان.
- الإلتزامات الحالية للكيان الناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها الى تدفق المنافع الإقتصادية خارج الكيان.
- حقوق الملكية هي الأصول مخصوم منها الإلتزامات (وتعرف عادة بإسم أموال حملة الأسهم).
- الدخل هو زيادات في المنافع الإقتصادية في صورة تدفقات إلى الداخل أو تحسن في الأصول أو تناقص في الإلتزامات، ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية (بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك)، ويتضمن الدخل الإرادي والمكاسب.
- المصروفات ويعني التناقص في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الخارج أو نقص في الأصول أو متكبدات الإلتزامات ينتج عنها تناقص في حقوق الملكية (بخلاف التناقص بسبب التوزيعات للملاك).

ينبغي الاعتراف لعنصر القائمة المالية (الأصول، حقوق الملكية الدخل المصروفات) في القوائم المالية إذا:

- ✓ كان محتملا أن أي منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى الكيان أو منه.
- ✓ كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

وأخيرا فيما يتعلق بالاعتراف عرف إطار العمل القياسي بأنه عملية تحديد المبالغ النقدية التي يتم الاعتراف بها واظهارها للبند في القوائم المالية، وأشار كذلك مجموعات تستخدم الأسس التالية بدرجات مختلفة وبتركيبات متبادلة لقياس عناصر القوائم المالية:

- ✓ التكلفة التاريخية.
- ✓ التكلفة الجارية.
- ✓ القيمة القابلة للتحقق.
- ✓ القيمة الحالية.

المطلب الثالث: أساليب واعداد القوائم المالية أولا - أساليب القوائم المالية: وينقسم إلى[43]:

1- أسلوب التحليل المالي الرأسي للقوائم المالية (قوائم التوزيع النسبي):

ويقوم هذا الأسلوب على دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة، بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من البنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة.

2- أسلوب التحليل الأفقي للقوائم المالية (تحليل الاتجاهات والتغيرات):

ويقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفت ارت المالية المتعاقبة تمثل سلسلة زمنية، مع اختيار واحدة من تلك الفترات لتكون الأساس، بغرض تحليل الاتجاهات والتطورات المالية المصاحبة

---

[42] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية العلمية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص8.

[43] صلاح الدين حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة ،1998، ص251.

لبنود هذه القوائم، وتحديد أوجه القوة والضعف فيها، وكذلك التعرف على أسبابها وذلك بهدف وضع الخطط والسياسات واتخاذ القرارات المالية والإدارية المناسبة.

ويلاحظ أن التحليل الأفقي يوضح (صافي التغيرات) التي طرأت على كل بند من بنود الميزانية خلال الفترة، أي الفرق الذي يظهره هذا البند في تاريخ إعداد الميزانيتين سواء بالزيادة أو النقص، وقد أصبح شائعا إدماج التحليل الأفقي مع التحليل الرأسي حتى يمكن التغلب على حجم التغيرات في البنود من ناحية، وعلى التغيرات في أهميتها النسبية، من ناحية أخرى.

كذلك تضاف أساليب التحليل التالية:

- ✓ أسلوب الدراسة المقارنة للقوائم المالية.
- ✓ أسلوب تحليل حركة الأموال.

ويخدمان التحليل الأفقي.

- ✓ أسلوب استخدام النسب المالية ويخدم التحليل الرأسي.

ثانيا - إعداد القوائم المالية

لقد ألزمت المادة 02 من النظام 09 -04 المؤرخ في: 2009/07/23، البنوك والمؤسسات المالية بتسجيل عملياتها المحاسبية وفقا لمدونة الحسابات الملحقة بالنظام، كما حددت المادة 02 من النظام 09 -05 المؤرخ في: 2009/10/18، عرض كشوفاتها المالية وفقا للنماذج الملحقة ضمنه، حيث تتكون هذه القوائم المالية القابلة للنشر من: الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات الخزينة وجدول التغيرات في الأموال الخاصة هذا ما سنتطرق له[44] :

1 - قائمة الميزانية:

تجمع ميزانية البنوك المالية، الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها وإستحقاقاتها النسبية، وتأخذ ضمن الجدول معلومات السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة :

- ما يجب مراعاته في قائمة الميزانية: يجب أن يظهر في قائمة الميزانية على الأقل ما يلي[45] :

أ- جانب الأصول:

- ✓ وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي.
- ✓ مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي.
- ✓ سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف.
- ✓ التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى.
- ✓ التوظيفات النقدية الأخرى.
- ✓ سندات التوظيف.

ب - جانب الخصوم:

[44] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام: 09-05 المؤرخ في: 2009/10/18، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76 ، ص 17.

[45] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 2008/06/20، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، ص24.

- ✓ الودائع المستلمة من البنوك التجارية.
- ✓ الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية.
- ✓ المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين.
- ✓ شهادات اثبات الودائع.
- ✓ السندات لأمر، السفتجة، الخصوم الأخرى.
- ✓ أموال أخرى مقترضة.

- قائمة خارج الميزانية:

يقصد بالعناصر خارج الميزانية، تلك " النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية، قد تطرأ مستقبلا، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم، طبقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فالقروض الممنوحة تصنف عادة ضمن أصول البنك التجاري، لكن الوعد بمنح قرض هو عبارة عن إلتزام طارئ لا يظهر في ميزانية البنك إلا إذا تحقق، لذلك يراعي ضمن هذه القائمة الأخذ بكل الإلتزامات الممنوحة والمحصلة للبنك.

2 - جدول حسابات النتائج:

هو بيان ملخص لمجموع النواتج والأعباء خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية، وتأخذ هذه القائمة المدونة في الملحق (رقم 02) من الجريدة الرسمية:

- ما يجب مراعاته في جدول حسابات النتائج:

يجب أن تظهر قائمة جدول حسابات النتائج ما يلي[46]:

- ✓ منتوجات الفوائد وما شابهها.
- ✓ أعباء الفوائد وما شابهها.
- ✓ الحصص المستلمة.
- ✓ الأتعاب والعمولات المقبوضة.
- ✓ الأتعاب والعمولات المدفوعة.
- ✓ المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن السندات (حسب كل فئة منها).
- ✓ الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف.
- ✓ منتوجات الاستغلال الأخرى.
- ✓ خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للاستيراد.
- ✓ أعباء الإدارة العامة.
- ✓ أعباء الاستغلال الأخرى.

4 - جدول التدفقات الخزينة:

يمثل جدول التدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية، الاستثمارية والتمويلية ،حيث أنه يهدف لإعطاء مستخدمي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة البنك على توليد أموال

[46] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 2008/06/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرانها العدد 19، ص 25.

الخزينة ومعدلاتها وتغيراتها[47]، بالإضافة إلى منحهم معلومات بشأن إستخدامات هذه السيولة ،حيث تشمل أموال الخزينة على قيمة الأموال في الصندوق والودائع عند الإطلاع ،أما أنشطة الإستثمار فهي تعبر عن كافة التنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى، وأنشطة التمويل، فمصدرها التغيرات في كل من رأس المال المقدم

وإقتراضات البنك، وتمثل هذه القائمة المدونة بالملحق (رقم03) من الجريدة الرسمية:

- ما يجب مراعاته في جدول تدفقات الخزينة:

✓ يهتم آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة.

عدم التوافق أو تسويات (دخول وخروج) أموال الخزينة العملياتية السابقة أو المتعلقة بالاستغلال.

✓ عرض تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل كلا على حدة[48].

- التدفقات المتعلقة بالعمليات مع المؤسسات الماليةّ الخاصة.
- التدفقات المتعلقة بالعمليات مع الزبائن.
- التدفقات المتعلقة بالأصول المالية بما فيها المساهمات
- التدفقات المتعلقة بالعقارات الموظفة.
- التدفقات المتعلقة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية.
- التدفقات المتأنية أو الموجهة للمساهمة.

التدفقات مستخدمي القوائم المالية لأي بنك بالتعرف على الكيفية التي يعتمد عليها في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها، وذلك بصرف النظر عن طبيعة أنشطتها، وبصرف النظر عما إذا كانت هذه النقدية تعتبر كمنتج للبنك أم لا، كما هو الحال في المؤسسات المالية[49].

من ثم وجب على البنك إعداد قائمة للتدفق النقدي وعرضها كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة ويتم عرض القوائم المالية عنها[50]، ويعرض جدول التدفقات سيولة الخزينة حسب الطبيعة الغير المباشرة المتمثلة في تصحيح النتيجة مع الأخذ بالحسبان ما يلي[51]:

- ت الصافية الأخرى المتأنية من أنشطة التمويل.

5 - التغير في الأموال الخاصة[52]:

يقدم الجدول التغير في الأموال الخاصة المعلومات التفصيلية عن حركة الأموال الخاصة خلال السنة المالية، وهو جدول له أهميته في تحليل هذه الحركات المالية خلال الفترة وتأخذ هذه القائمة المدونة في الملحق (رقم04) من الجريدة الرسمية:

---

[47] C.Maillet-baudrier, A le Manh , op.Cit , p37.

[48]، ص 83

[49]، ص 30.

[50] محمد الدينوري سالمي، **قائمة التدفقات النقدية في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2009، ص 81.

[51] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام: 09-05 المؤرخ في: 18 اكتوبر2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد

[52] الحاج نوي، إنعكاسات **تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،

- محتوى جدول تغير الأموال الخاصة: يراعى في قائمة التغير في الأموال الخاصة ظهور الحركات المرتبطة بما يلي:

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية.
✓ تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
✓ النواتج والأعباء المسجلة مباشرة كرؤوس أموال الخاصة.
✓ عمليات الرسملة وهي ما يتعلق بالزيادة أو النقصان وتسديد رأس المال.
✓ توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة لتفسيروتحليل القوائم المالية

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات للحالة المالية، وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

أولا - تعريف التحليل المالي

تعتبر عملية التحليل المالي من أهم الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الإستفادة من إتخاذ قراراتها ويمكن أن نعرفه كما يلي:

تعريف 01: هو عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد إتخاذ القرار[53].

تعريف 02: إن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة لبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستفاد منها في تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر ،وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل للمساعدة على إتخاذ القرار وهو عبارة عن عملية منظمة بهدف التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزه وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها[54].

من خلال التعريفين نستخلص أن: هو عبارة عن تشخيص الحالة المالية للمؤسسة في دورة أو عدة دورات من نشاطها وذلك بالدراسة التفصيلية للبيانات المالية لإتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية.

ثانيا - أهداف التحليل المالي:

تتمثل أهداف التحليل المالي في[55]:

1- التحقق من سلامة المركز المالي للمشروع: وبيان مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الإستثمارات المختلفة، ومدى كفاية استغلاله لتلك الأموال بما يعود على المشروع بعائد مجزي يشجع على استثمار الأموال المتاحة له في النشاط الذي يزاوله.

2- تحقيق الرقابة المالية بأشكالها: الرقابة الداخلية وتضطلع بها إدارة المؤسسة ذاتها الرقابة الخارجية ويقوم بها مراقبي الحسابات وهيئات الأسواق، ومن أهم وسائلها: تحليل الوسائل الختامية والميزانيات العمومية الدورية.

---

[53] محمد مطر،**الإتجاهات الحديثة في التحليل الإئتماني: الأساليب والأدوات والإستخدامات العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2003،ص 3.

[54] عبد الله شاهين والآخرون،**دورة في إدارة الإئتمان والديون المتعثرة**، معهد فلسطين لدراسات المالية والمصرفية، البيرة، فلسطين ،1998، ص 2.

[55] رشاد العصار والآخرون، **الإدارة وتحليل المالي**، دار البركة للنشر، عمان ،2001، ص 51.

3- تحقيق التخطيط المالي: على ضوء المعرفة التامة بالمركز المالي للمشروع في الماضي والحالة التي وصل إليها في الحاضر، للوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال واستخداماتها بغرض وضع خطة للمستقبل على أساس علمي سليم.

4- تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعة بالموازنة التخطيطية: عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالتقديرات الموضوعة، لحصر الإنحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وتلافها مستقبلا، وبذلك فان الموازنة التخطيطية تعد أحد أساليب الحكم على كفاءة الإدارة.

5- تحقيق تقييم الأداء: حيث يتم وضع مقاييس أو معايير رقمية وكمية لتقييم أداء المشروعات ومتابعة أدائها قد وضع الجهاز المركزي للمحاسبات نظام تقييم أداء المصارف التجارية تضمن مؤشرات لا تخرج عن كونها تحليل لميزانيات المصارف وحسابات النتيجة.

المطلب الثاني: إستعمالات التحليل المالي للقوائم المالية

أولا - مجالات التحليل المالي للقوائم المالية: يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية[56]:

- **التخطيط المالي:**

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

- **تحليل تقييم الأداء:**

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بالمؤسسات الأخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

- **التحليل الإئتماني:**

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستنادا إلى هذا التقييم، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من إتخاذ القرار المناسب.

- **التحليل الإستثماري:**

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القروض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات.

- **تحليل بعض الحالات الخاصة:**

[56] محمد مطر، مرجع سابق، ص7.

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والإنضمام والإندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والإستثماري والإئتماني

والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

ثانيا - الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية:

تتعدد الأطراف المستفيدة من التحليل، كما تتنوع أغراض إستخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي ما يلي[57]:

1- **المستثمرين:**

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة ،لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الإحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب[58]، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل[59].

2- **إدارة المؤسسة:**

يعتبر التحليل المالي أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغيارات التالية أو كلها مجتمعة[60]:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.

3- **الدائنون:**

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة[61]، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية فالدائن تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين[62]:

---

[57] محمد مطر، مرجع سابق، ص25.

[58] عبد الغفار حنفي، أساسيات **التحليل المالي ودارسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2004، ص 53.

[59] رضوان وليد العمار، أساسيات **في الإدارة المالية**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ،1997، ص 42.

[60] منير شاكر محمد والآخرون، المرجع سابق، ص18

[61] أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة **والتحليل المالي**، دار البداية، عمان، ص 170

[62] عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 59.

أ. الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوي.

ب. الديون قصيرة الأجل: أن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

4- **الموردون:**

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، وإستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد ،وتطور هذه المديونية ،وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذ كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهتم مثلا التعرف على ما إذ كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون ،ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء بإستخدام بيانات القوائم المالية.

5- **العملاء:**

بإستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة إذا كانت الشروط التي يحصل خاصة فترة الإئتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الإئتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات بإستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

6- **العاملون في المؤسسة:**

يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما[63]:

- المساهمون (الملاك).
- العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي ،إذا ما تم دفع التوزيعات من الإحتياطات، ولهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلا المشاركة في الأرباح إلا إذا تجاوز صافي الربح 5% بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الإنتاجية وضمان حد أدنى من العائد للملاك، يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة الأموال.

7- **الهيئات الحكومية:**

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة الى الأهداف التالية [64]:

- ✓ التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- ✓ تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- ✓ مراقبة الأسعار.

[63] منير شاكر والآخرون، المرجع السابق، ص 19.

[64] أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص 172.

- ✓ الغايات الاحصائية.

8- **الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:**

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.
- ✓ مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
- ✓ تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي تمثل شراء أسهمها أفضل إستثمار.

9- **المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي:**

7- **المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي:**

تستعمل المؤسسات المتخصصة في التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانتها في السوق، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكية:

-dun & Bradstreet

-standart & poors

التي تقوم بإحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات

المطلب الثالث: أساليب وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية

أولا - أساليب التحليل المالي للقوائم المالية

هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، وتفاوت هذه الأدوات فيما بينها أنما يعكس تفاوتا في درجة التحليل المطلوبة وكذلك تفاوت في مجالات استخدام نتائج التحليل، بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية وأهداف المحلل المالي وتتمثل في:[65]

1 - التحليل الأفقي/ التاريخي (التحليل الديناميكي):

والذي يركزه على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على العناصر القوائم المالية عبر الزمن ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى، فالتحليل الأفقي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية لدورة معينة ولجدول حسابات النتائج.

يهتم التحليل الافقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية لأخرى، حيث يتضمن صياغة كل عنصر من عناصر القائمة المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسبة مئوية في قيمة العنصر نفسه في السنة الأساس وذلك لمعرفة مدى النمو أو الثبات أو التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن ويساعد هذا النوع في:

- إكتشاف سلوك النسبة.
- تقييم إنجازات ونشاط الشركة في ضوء هذا السلوك.

2 - التحليل العمودي/ المطلق (التحليل المالي الساكن):

[65] خلدون إبراهيم الشديفات، أدارة **وتحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ،2001، ص119.

يرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وتتمثل هذه الأدوات في أرس المال العامل والمؤشرات المالية ،يسمى أيضا بالتحليل المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي ،كما يطلق أيضا على هذه النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية ويهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية.

هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ في الاعتبار تطورها وأداءها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالي.

ثانيا - أدوات التحليل المالي للقوائم المالية:

وتتمثل فيما يلي:

- **التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:**

أ - رأس المال العامل:

هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش الأمان وهو جزء من الأموال الدائمة التي تفضل عن الأصول الثابتة لو الجزء من الأصول المتداولة المغطى بأموال دائمة، فمتى لا تلجأ المؤسسة لتغطية الإستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ إلى الأموال طويلة الأجل ومن خلال هذا المفهوم فإن رأس المال العامل يحسب بعدة طرق[66]:

الحساب من أعلى الميزانية = رأس المال العامل – الأصول الثابتة.

الحساب أسفل الميزانية = رأس المال العامل – الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

ويعرفه PATRICE VIZZANOVO على أنه هامش أمان بالنسبة للمؤسسة[67].

- أنواعه:

جدول رقم (II.02) : نسب رأس المال العامل

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
رأس المال العامل الخاص	الأصول المتداولة – مجموع الأصول	**إذا كان رأس المال العامل الخاص أكبر من الصفر يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغر من الصفر.**
رأس المال العامل الصافي (الدائم)	الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل	**يجب أن يكون رأس المال العامل الدائم ذو قيمة أكبر كلما كانت الأخطار هي تؤثر على الأصول المتداولة أيضا**
رأس المال العامل الاجمالي	مجموع الأصول – الأصول المتداولة	**الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة**

[66] علجيمي حسن خلف، **السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للشير**، التسيير المالي وتحليل المالي، الجزء الأول ،1997، ص 40.

[67] partrice vizzanova, gestion financier, printed in algeria, prierre adition, 1995, p 292.

رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الخصوم – الأموال الخاصة	**إذا كان رأس المال العامل الأجنبي أكبر من الصفر يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل إحتياطاتها خاصة في المدى القصيرة.**

المصدر: منيراب إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، ط5 الإسكندرية 2003، ص46،

- **حالات رأس المال العامل (FR):**

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في:

رأس المال العامل موجب: هذه الوضعية تبرر تعريف رأس المال العامل أي أن الأموال الدائمة تفيض عن الأصول الثابتة إذ يجب تحقيقها خاصة في المؤسسة الإنتاجية.

1- رأس المال العامل معدوم: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتجاجات المؤسسة الطويلة الأجل، فالتوازن المالي محقق في هذه الحالة، ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى من أجل تمويل دورة الإستغلال (الإحتياطات القصيرة الأجل).

2- رأس المال العامل سالب: على المؤسسة تفادي هذه الحالة وهذا من أجل الحفاظ على توازنها المالي وهذه الحالة تعني السيولة لا تعطي بصفة كاملة المستحقات على المؤسسة.

ب -إحتياجات رأس المال العامل (B.F.R):

يمكن تعريفه على أنه رأس المال العامل الذي يحتاج إليه المؤسسة فعلا للمواجهة بصفة حقيقية إحتياطات السيولة عند موعد استحقاق ديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الإستغلال بصفة عادية، فدورة الإستغلال تترتب على إحتياطات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر التمويل للدورة أكبر من الموارد المتولدة من نفس الدورة، نقول في هذه الحالة أن البنك بحاجة إلى رأس المال العامل وتحسب وفق العلاقة[68]:

جدول رقم (II.03): نسب إحتياج رأس المال العامل

النسبة	*العلاقة*	*تفسير النسبة*
إجمالي رأس المال العامل	أصول متداولة – خصوم متداولة	ويعني أن جزء من الأموال الدائمة يمول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري.

المصدر: نعيمة شباح، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2007-2008، ص69.

- حالات إحتياج رأس المال العامل:

يأخذ إحتياج رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في:

1. - إحتياج رأس المال العامل موجب: يدل على وجود إحتياجات لدورة الاستغلال.
2. - إحتياج رأس المال العامل سالب: يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه كل الإستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الإستغلال.
3. - إحتياج رأس المال العامل معدوم: المؤسسة في حالة توازن.

ج - الخزينة:

[68] زعطوط أحمد، **أهمية التحليل المالي في المؤسسة**، **مذكرة** ماجستير مالية، جامعة الجزائر ،2001، ص 37.

يمكن تعريف الخزينة بأنها مجموعة من الأموال التي في حوزتها لمدة دورة الإستغلالية، وهي تمثل صافي القيم الجاهزة أي نستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الإستغلال[69] وتعرف على أنها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة يؤدي إلى دخول أو خروج من أموال الخزينة سواء كانت عمليات الإستغلال[70]، التوزيع أو الإستثمار أو التحويل[71].

ويمكن حساب الخزينة بالطريقة التالية:

جدول رقم (II.04): نسب الخزينة

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
الخزينة	رأس المال العامل – إحتياج رأس المال العامل	هذه العلاقة تطابق الجمع بين الموارد الدورية والموارد الدائمة.

المصدر: مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص35.

- حالات الخزينة:

1. الخزينة الموجبة: تكون عندما يكون رأس المال العامل أكبر من إحتياج رأس المال العامل هذا يدل أن رأس المال العامل يمول جزء من إحتياجات الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو إستثماره حتى لا تبقى عبارة عن أموال مجمدة لا يستفاد منها.
2. الخزينة سالبة: عندما رأس المال العامل أقل من إحتياج رأس المال العامل أي أن الموارد لا تغطي الا جزءا من إحتياجات الدورة، وباقي يمول بديون قصيرة الأجل، ومنه تبقى الخزينة تعاني من نقص أو عجز في تسديد ديونها القصيرة الأجل ويجب على المؤسسة معالجة هذه الوضعية السيئة أن تحصل حقوقها أو أن تعمل على تخفيض من أصولها ثابتة.
3. الخزينة معدومة: رأس المال العامل يساوي إحتياج رأس المال العامل هذا يدل على أن هناك تسيير أمثل، أو أنها الوضعية المثلى بحيث أن رأس المال العامل يغطي كل إحتياجاته وهذا ما يسمى برأس المال العامل الأمثل.

ثانيا - التحليل بواسطة النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسة وتشخيص وضعيتها المالية إنطلاقا من الميزانية وجدول حسابات النتائج.

النسب المالية تعرف على أنها العلاقة بين قيمتين هامتين تستطيعان الكشف عن معطيات خاصة مثل المخزونات أو إحدى المراكز وكذلك المعطيات الأكثر إعداد مثل رأس المال العامل أو القيمة المضافة[72].

- **أنواعها:**

هناك عدد لا نهائي من النسب المالية ويمكن بصفة عامة تقسيمها الى المجموعات التالية:

[69] شوية دليلة، **دور التحليل المالي في المؤسسة**، مذكرة ماجستير مالية، بومرداس ،2005، ص 37.

[71] خطاب موسى، دريسي ،**التحليل المالي ودوره في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماجستير مالية وبنوك، المركز الجامعي ،2008-2009، ص

[72] كنجو عبدو، كنجو إبراهيم، **الإدارة المالية**، دار المسير للنشر ،1997، ص 88.

نسب السيولة: وهي مهمة من أجل ضمان المنشأة وهو توازن سرعة تحول الأصول الثابتة إلى نقدية مع تواريخ الإستحقاق الديون القصيرة الأجل، والتوازن هنا يعني توازن المبالغ وتوافق التواريخ ويتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية:

جدول رقم (II.05): نسب السيولة

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	تشير نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة ، ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة
نسبة السيولة السريعة	أصول المتداولة – المخزون السلعي / المطلوبات المتداولة	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة المطلوبات المتداولة الأكثر سيولة (ماعدا المخزون ومدفوعات مقدما)، ويتم تجنب بند المخزون نظرا لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.
نسبة النقدية	أصول النقدية و شبه النقدية / خصوم المتداولة	تقيس مستوى العلاقة بين الموجودات و المبيعات وقد سميت بنسب الدوران أو النشاط لأنها تبين السرعة التي يتم من خلالها تحويل الموجودات إلى مبيعات.

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين ،2008، ص 35.

ب- **نسب الهيكلة المالية**: توضح هذه النسب مدى التوازن بين سيولة الأصول وإستحقاقية الخصوم وتحليل السياسة المتبعة من طرف المؤسسة ويكون التحليل بهذه النسب كما يلي[73]:

جدول رقم (II.06): نسب الهيكلة المالية

النسبة	المعادلة	تفسير النسبة
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.	**ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى نقول أن المؤسسة لها هامش أمان أي أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب.**
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.	**تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة. وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة يمكن من تغطي أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، دون اللجوء إلى ديون خارجية.**

المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص44.

[73] منير شاكر محمد والآخرون، التحليل المالي: **مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2005، ص71

ت - **نسب النشاط**: تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات ،أي أنها تقيس مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في إقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في إستخدام الأمثل لهذه الموجودات[74] ويتكون من:

جدول رقم (II.07): نسب النشاط

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	**تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة**
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	**يعتبر من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي وتكمن أهميته في قدرته على قياس كفاءة فاعلية أدائها في إستغلال وإستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.**
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	**يقيس هذا المعدل مدة كفاءة المؤسسة في إستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات.**

المصدر: عبد الحليم كراجة، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2000، ص17.

ث- **نسب الربحية**: الربحية مقاس نسبي للنجاح فهي تؤشر مستوى الموجودات المطلوبة لإستناد العمليات التشغيلية وتحقيق المبيعات، لذلك مؤشرات هذه المجموعة دالة لكفاءة القرارات الإستثمارية والتمويلية ويتكون من:

جدول رقم (II.08): نسب الربحية

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
العائد على إجمالي الموجودات	الربح الصافي قبل الضريبة / مجموع الأصول	**هو مقياس شامل لفعالية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة، وعليه فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الموجودات (قرار الاستثمار) .**
العائد على حقوق المساهمين	الربح الصافي / حقوق المساهمين	**تستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين. ويقيس أيضا كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين.**
هامش الربحية على المبيعات	صافي الربح قبل الضريبة / المبيعات	**أن أرباح المؤسسة جاءت من المبيعات.**

المصدر: غسان السبلاني، التحليل المالي وآليات صنع القرار، دار المنهل اللبناني، 2011، ص106.

[74] محمد مطر، مرجع سابق، ص 36.

ج- **نسب المديونية**: تقيس لنا مجموعة من النسب مدى إعتماد المؤسسة في تمويل إستثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على إعتبار أن الأموال الخاصة لا تكتفي عادة لتمويل الإستثمارات، كما أن الإعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين، وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها[75]:

جدول رقم (II.09): نسب المديونية

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
نسبة الإستقلالية المالية	موال الخاصة / مجموع الخصوم	تعبر عن إستقلالية المؤسسة اتجاه الخصوم بمقارنة الأموال الخاصة بالمجموع الخصوم يجب أن تكون النسبة أكبر من 5.0 هذا معناه أن الأموال الخاصة يجب أن تكون أكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية على التسديد والإقتراض.
نسبة قابلية السداد	جموع الديون / مجموع الخصوم	كلما كانت هذه النسبة منخفضة، كان ذلك في صالح المؤسسة، بحيث تعبر عن ضمان أكبر لديون الغير، ويستحسن أن تقترب من 5.0 لأن ذلك ينتج للمؤسسة حظا أكبر للحصول على ديون أخرى.

المصدر: ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية، جزء الثاني، 2000، ص 49.

ح- نسب المردودية: إن الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرات المؤسسة على تحقيق الأرباح الاستمرارية وتطوير وهي تتمثل فيما يلي:

جدول رقم (II.10): نسب المردودية

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
سبة مردودية الأصول	النتيجة الإجمالية/ مجموع الأصول	تعبر عن مقارنة النتيجة بأصول المؤسسة
نسبة مردودية الأموال الخاصة	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	تعتبر هذه النسبة الوسيلة التي تمكن من خلالها أن يطمئن المساهمون الذين وضعوا أموالهم تحت تصرف المؤسسة لأنها تستثمر بطريقة جيدة كما تعبر عن مدة نمو.
سبة مردودية النشاط	النتيجة / رقم الأعمال	تمثل العائد الناتج عن عملية الإستغلال، فهي تركز على ما يقدمه رقم الأعمال من نتائج.

المصدر: حسين لبيهي، عثمان يخلف، ملف في التسيير والتحليل المالي " سلسلة العملية في التقنيات الكمية لنشر، جامعة الجزائر ،2001، ص 29-30.

ثالثا- تحليل النسب المالية الحديثة

أ- القيمة المضافة الإقتصادية:

[75] زغيب مليكة، مرجع سابق، ص 40

تمثل الثروة الحقيقة التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات إستغلالها فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الإقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجي، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة وإستخداماتها الوسطية من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته لمؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، لأن الإعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللا، فاذا كانت القيمة المضافة كبيرة ، فذلك يعني أن المؤسسة قد تحصلت على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسطية محدودة، أو قيمة الإنتاج المحدود، وهذا ما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج[76].

ب - **الربح المتبقي**:

يقوم الربح المتبقي بحساب خلق القيمة لغرض إحتياجات المسيرين داخل المؤسسة، مع الأخذ بالحسبان التكاليف والمردودية الداخلية فقط ،لذلك فهو يساعد على توجيه سلوك المؤسسات المتفرعة لأقسام في ظل القرارات المتخذة من طرف المسيرين ذات الأثر الهام[77]، وقد أكد المختصون في مجال التنظيم على أن المؤسسات التي تنتهج الإتجاه اللامركزي في تنظيمها وتتوسع في تفويض سلطة إتخاذ القرارات إلى المستويات الأدنى في الهيكل التنظيمي، يجب أن تتغير من نظم الرقابة الداخلية، وأن تعيد التفكير في نظم قياس الأداء والحوافز حتى تضمن إتخاذ القرارات من قبل مديري عمليات التشغيل بما يحقق زيادة في قيمة المؤسسة[78]، الأمر الذي يبرر الحاجة لمؤشر الربح المتبقي في وقت ظهوره والهدف من إستعماله هو تنشيط وتفعيل مراكز المسؤولية داخل المؤسسة[79].

[76] منير شاكر محمد، مرجع سابق، ص114.

[77] RN.Anthony et J.Dearden, Management control systems: text and cases, in: A. Nabet ,Op.cit, P :89.

[78] هواري سوسي، مداخلة في: **دراسة تحليلية لمؤشارت قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث- عدد 07، جامعة ورقلة 2009-

[79]، ص 59.

المبحث الثالث: علاقة نظام الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية

يرتبط نظام الرقابة الداخلية بتحسين القوائم المالية للمؤسسة إرتباطا وثيقا فهما عنصران مكملان لبعضهما البعض داخل المؤسسة، ويسعيان بدورهما إلى تحقيق نفس الأهداف بغية إكتشاف النقائص والثغرات وإقتراح التصحيحات والخطط المستقبلية وإتخاذ القرارات السلمية، فتحسين القوائم المالية يعتبر جزء من نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بعملية التقييم

إن عملية التقييم والرقابة الداخلية تعتبر أحد العمليات الإدارية الأساسية المطلوبة على جميع المستويات الإدارية في أي منظمة من المنظمات، وبالنسبة للمنظمة ككل فان هذه العملية لازمة للتحقق من أن الرقابة تقوم بالفعل بالإنجاز ما تم تخطيطه من أهداف من قبل.

ويعتمد جوهر عملية التقييم والرقابة الداخلية على مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج أو الأهداف المرغوبة تحقيقها ثم توفير التغذية المرتدة من المعلومات الضرورية للإدارة العليا لتقييم النتائج، وإتخاذ القرارات والتصرفات الصحيحة المناسبة كلما دعت الحاجة لذلك.

إن عملية التقييم والرقابة وفقا لهذا المفهوم يمكن تصويرها من خلال الشكل التالي:

المطلب الثاني: تحسين القوائم المالية من خلال نظام الرقابة الداخلية

إن أهم الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الإعتماد عليها في البيانات المحاسبية للحماية النقدية والأصول المادية للمؤسسة، والتي تلجأ هذه الأخيرة إلى توفير نظام معلوماتي محاسبي جيد وملائم لمستخدمي الإدارة، والتي تستغلها في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات المناسبة.

فأي خلل يظهر على نظام المعلومات المحاسبية فإنه يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل تشغيلية، التي تواجه كثير من المؤسسات، والتي تكون عادة سببا في إختفاء البعض منها، وينتج هذا الخلل في النظام عن الثواني التي توصل المعلومات المالية الهامة ،أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لإتخاذ القرار، ونظرا لإعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب، يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة، وبالتالي إذا نشأة المشاكل التشغيلية.

يمكن إعتبار المعلومات أحد عوامل المحاسبية داخل المؤسسة، إذ تدخل البيانات في شكلها الخام، بعدها تخضع هذه البيانات إلى عملية المعالجة المالية لتخرج في شكلها النهائي صالحة للاستعمال.

فتعتبر المعلومات المحاسبية الأداة الأساسية لعملية إتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى حصة ومصداقية المعلومات ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم[80].

ولكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة والمصداقية والدقة وحتى تكون معبرة عن المركز المالي للمؤسسة ويمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف مدقق الحسابات، والذي بعد قيامه بفحص وتدقيق ورقابة أعمال المؤسسة وبعد إتمام برنامج التدقيق فإنه يعد تقريرا عن مدى صحة ودقة مخرجات المحاسبة والمتمثلة أساسا في الميزانية وجدول حسابات النتائج وعن الملاحظات والتوصيات التي تراها ضرورية

[80] مجنح عتيقة، **دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2005 -2006، ص 83

ومن هنا تتضح لنا علاقة الرقابة الداخلية بتحسين القوائم المالية في المؤسسة، فوجود نظام الرقابة الداخلية فعال وجيد فإنه يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات وللنظام المحاسبي، فهي نفسها مدخلات التحليل المالي، فوجود نظام الرقابة الداخلية يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة ودقيقة وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل (II.02): يوضح علاقة نظام الرقابة الداخلية بالقوائم المالية

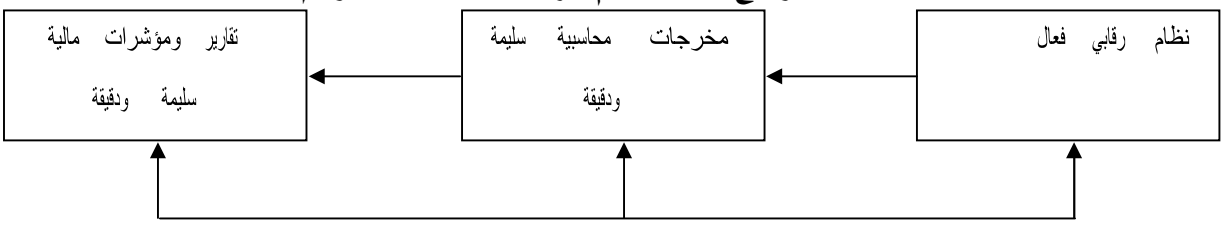

المصدر: نفس مرجع السابق، ص84.

خلاصة

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام الرقابة الداخلية يمتاز بالكفاءة والفعالية يشكل حماية للمؤسسة من المخاطر التي تواجهها ويقلل احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن.

حيث تم التعرض من خلال هذا الفصل إلى معلومات حول القوائم المالية والتحليل المالي وتوصلنا إلى أن القوائم المالية هي عبارة عن عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والتحليل المالي هو عبارة عن أداة تستعمل في تحليل القوائم المالية بواسطة المؤشرات والنسب المالية، بحيث يعمل نظام الرقابة الداخلية على تحسين وتقييم القوائم المالية أي وجود علاقة تكامل بينهما لتفادي الوقوع في الأخطاء.

الفصل الثالث

دراسة حالة البنك الوطني الجزائرى بمستغانم

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصل الثاني سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع، حيث أخذنا البنك الوطني الجزائري بمستغانم كميدان لإجراء هذه الدراسة محاولة لإبراز دور الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية من خلال إجراء دراسة ميدانية وطلب الوثائق المتعلقة بالدراسة، في محاولة لمعرفة نظام الرقابة الداخلية ودورها في تحسين القوائم.

المبحث الأول: تقديم للبنك الوطني الجزائري BNA

يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي الجزائري لما له من وظائف والخدمات وأنشطة متنوعة، لذلك خصص هذا المبحث لدراسة البنك الوطني الجزائري بصفة عامة ووكالة مستغانم على الخصوص التي هي مكان التربص، وقد تم التطرق في هذا البحث إلى مطالب التالية

- ✓ نشأة البنك الوطني الجزائري .BNA
- ✓ وظائف البنك الوطني الجزائري BNA.
- ✓ أهداف البنك الوطني الجزائري BNA.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA[81]

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر 178/66 المؤرخ في 13 جوان 1966 وهو أول بنك تجاري في الجزائر المستقلة، كان يؤدي وظيفة كبنك فلاحي كدعم للتحويل الاشتراكي في القطاع الزراعي من جهة، وكبنك تجاري يتلقى الودائع ويمنح القروض من جهة أخرى وبعد إعادة هيكلة القطاع المصرفي في الجزائري أو كلت مهمة تمويل القطاع ألفلاحي إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ابتداء من سنة 1982.

وللإشارة فأنه تم تأميم البنوك الأجنبية وإدماج كل منها ضمن البنك الوطني الجزائري هذه البنوك هي:

- ✓ القرض العقاري الجزائري والتونسي تم إدماجه في 1جويلية 1966.القرض الصناعي والتجاري تم إدماجه في 01جويلية 1976. البنك الوطني للتجارة والصناعة الإفريقية في 02جويلية 1968.
- ✓ البنك الباريسي والهولندي في ماي 1968.
- ✓ بنك الخصم بمعسكر في جوان 1968.

يتواجد البنك الوطني الجزائري بالعاصمة 8شارع أرنيستو شيقيفارة برأس مال قدره 4200000000 مسجل بالسجل التجاري بالجزائر ولمدة 99سنة، وله عدد من الوكالات عبر التراب الوطني.

[81] وثائق داخلية للبنك

هيكل الوكالة الرئيسية [82] : الشكل رقم(III.03):الهيكل التنظيمي للبنـك الوطنـي الجزائـــري

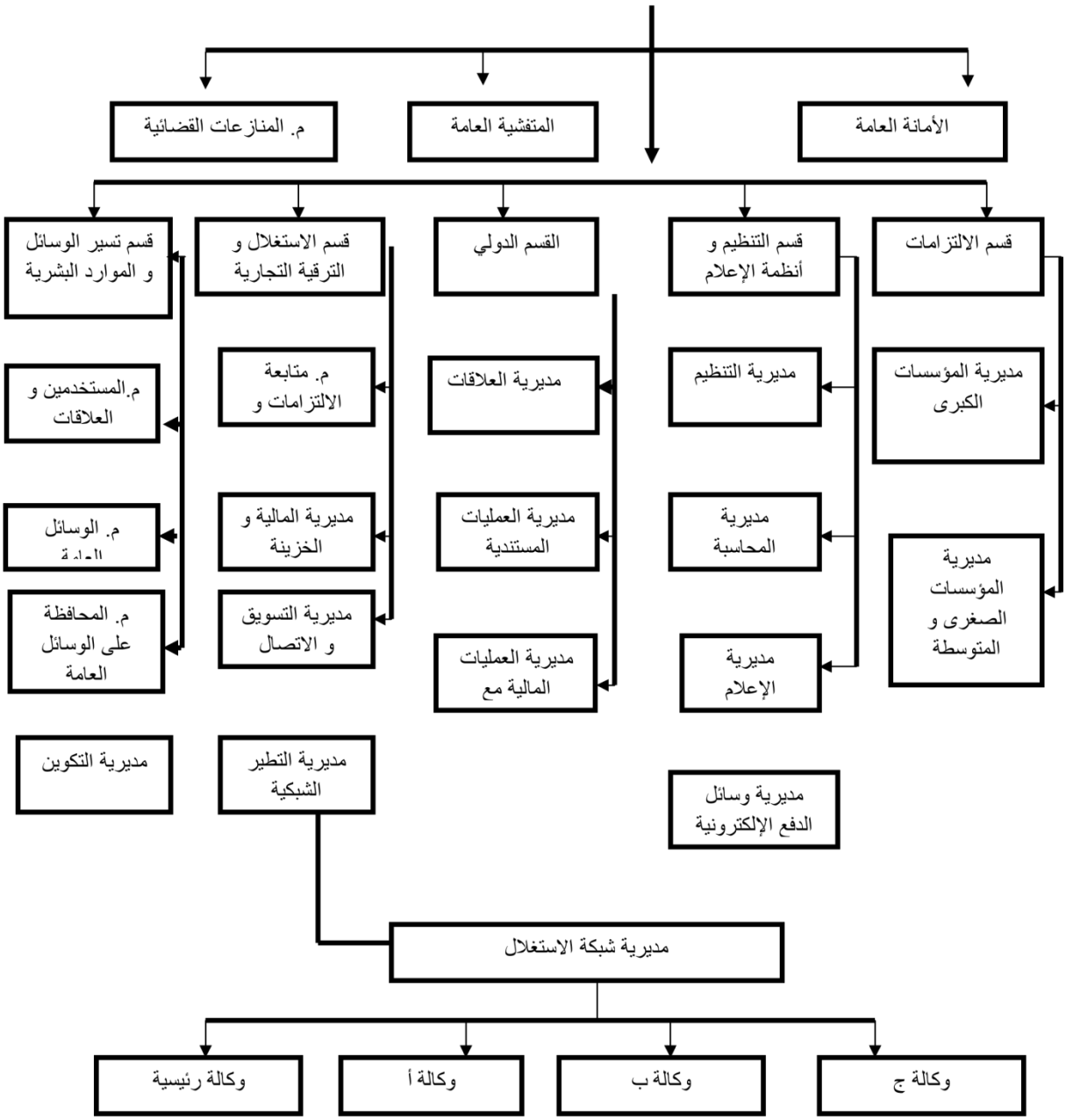

المصدر: وثائق داخلية للبنك .

المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة 878 بمستغانم

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كباقي وكالات الوطن مما يلي:

1-مصلحة الإدارة: تتكون من:

1.1-المدير: وهو المسؤول الأول على الوكالة وله مهام تتمثل في:

✓ السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة.

[82] وثائق داخلية للبنك

- ✓ متابعة وضبط تكاليف التسيير والمحافظة على ممتلكات البنك.
- ✓ استقبال طلبات القرض ومناقشتها ثم اتخاذ القرار بالقبول او الرفض.

2.1-نائب المدير: وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه وهو مكلف بسم الشؤون الإدارية كما يقوم بمتابعة الموظفين و العمل على التسيير و التنسيق ما بين المصالح

2- مصلحة الأمانة الإدارية : تقوم باستقبال و الرد على جميع المراسلات إضافة على حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها منها دفع الرواتب وفتح الحسابات .

3-مصلحة التجارة الخارجية : تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات و غيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية .

3-1-الوثائق المالية منها :

الفاتورة الابتدائية la facture profomat

هذه الفاتورة لها علاقة بين المشتري و البائع وعند القيام بعملية التجزئة تتطلب الوثائق التالية [83]:

- الاسم وعنوان البائع
- تاريخ وعنوان تلك المادة
- الثروة المالية
- نوعية المادة
- الاسم وعنوان المشتري
- تاريخ تسديد السلعة و نوعية التسديد
- الفاتورة التجارية (الرسمية): وهي الوثائق لها علاقة بالعملية التجارية يتم التعامل بها في اليوم

الذي يتم إرسال المستورد وصل الطلب ،ويتطلب إجباريا هذه الوثائق الآتية :

- الإسم وعنوان كل من البائع الأجنبي و المستورد
- فصلات وزن تلك السلعة
- مبلغ تلك الفاتورة وكذلك نوعية التسديد
- نوعية السلعة

فالفاتورة التجارية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالوثيقة الابتدائية إضافة إلى معلومات الفاتورة الرسمية بالوثائق و التوقيع فيها ليس إجباريا إلا إذا تطلب ذلك في العملية الخاصة بالقرض بالوثائق التالية:

الفاتورة القنصلية: الفاتورة المستعملة وهي الفاتورة التجارية الخاصة بالبائع و التي تتم تحت مراقبة القنصلية.

2.3- وثائق النقل :

[83] وثائق داخلية للبنك

النقل البحري Billaf lnding: موقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر يجعلها تتعامل اقتصاديا مع الدول الأوروبية فالتجارة الخارجية تتعامل بها عادة عن طريق النقل البحري يتم بوصل إيداع بالنسبة لمدة النقل ووقت إنطلاق الباخرة.

-النقل الجوي LTA: فان نقل السلعة يتم عن طريق الطائرة la lettre de transport فهذه العملية تكون عن طريق السيارات .

4- مصلحة الصندوق: وتقوم بخمسة (05) عمليات و هي :

1-4 _ عمليات الدفع: من إيداعات نقدية أو إيداعات الصكوك والأوراق التجارية.

2-4 _ عمليات السحب: من حسابات الزبون لصالحه أو لصالح شخص آخر أو من قبل البنك كالعمولات

3-4 _ عمليات التحويل: أي نقل مبالغ من حساب لحساب في نفس البنك أو إلى حساب ببنك آخر

4-4 _ عمليات المقاصة والمحفظة: تجري في قسم المقاصة والمحفظة بإجراء عملية المقاصة مع البنوك المحلية، وكذا تحصيل التسبيقات والأوراق التجارية والمالية لحساب الزبون ونعني المقاصة تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد إطفائها ويجري بغرفة المقاصة ببنك الجزائر يوميا.

5-4 _ إعداد اليوميات والإحصائيات والمراجعة: يقوم بها قسم اليومية والمراجعة والإحصائيات من متابعة للعمليات المحاسبية للوكالة وإعداد الإحصائيات اليومية والأسبوعية والشهرية.

5 _ مصلحة التعهدات: هي المصلحة المكلفة بالقروض وتتكون من الأقسام التالية:

1-5 _ قسم أمانة التعهدات: تقوم بدراسة ملفات القروض بشتى أنواعها ومتابعة تنفيذها وتسديدها.

2-5 _ قسم الشؤون القانونية والمنازعات: تقوم بإشعار أصحابها بالقروض، إضافة إلى المتابعة القضائية وتسوية حسابات الأموات والمفقودين، كما تقوم بفتح حسابات جدد للزبائن وتجميد حسابات أخرى.

3-5 _ **تسيير الدراسات وتحليل الأخطار والنشاط التجاري:** يقوم هذا القسم بدراسة أخطار القروض بشتى أنواعها، إضافة إلى السهر على تنمية الوكالة والمساهمة في جلب الزبائن الجدد وبالتالي المساهمة في مواجهة المنافسة.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري

أولا: وظائف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري نفس وظائف البنوك التجارية الأخرى إلا انه يسعى دائما للتخصيص والتفوق ومن أهم هذه الوظائف ما يلي:

- ✓ تقديم خدمات مالية للإفراد والمؤسسات.
- ✓ تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم والقواعد الخاصة به.
- ✓ القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتماد والتحويلات
- ✓ إيجار الصناديق الحديدية بمقابل.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ خصم الأوراق التجارية والمالية.
- ✓ تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع والاكتتاب في السندات العامة والأسهم

- ✓ تسليم وتحويل القيم المنقولة او رهنها.
- ✓ معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لآجل، وكل أنواع القروض، الرهن الحيازي وتحولات العملة الأجنبية.

ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي[84] :

- ✓ محاولة التوسع يفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- ✓ إدخال تقنيات ووسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الاصلاحات النقدية
- ✓ ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع ...الخ.
- ✓ إحتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

لعب دور فعال في إحداث التنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني: واقع نظام الرقابة الداخلية للقوائم المالية للبنك

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مخاطر وإجراءات الوقائية للبنك وكذلك نقوم بعرض المقابلة وتحليل نتائجها، ودراسة الميزانيات والتحليل المالي لها.

المطلب الأول : مخاطروإجراءات وقائية للبنك

أولا – المخاطر البنكية :

هناك من يرى أنه من الممكن تحديد خمسة أنواع من المخاطر التي قد يتعرض لها للبنك وهي:

- **مخاطرالإئتمان:**

يرتبط هذا النوع من المخاطر بنوعية الأصول و إحتمالات عدم السداد وتعتمد مقاييس مخاطر الإئتمان على المعلومات الخاصة بالقروض لأنها الأصل الذي يتعرض بدرجة كبيرة إلى إحتمالات عدم السداد.

- **مخاطر السيولة:**

تعنى عدم مقابلة متطلبات السيولة ودفع الإلتزامات في وقتها بأسلوب فعال تكاليفها، وتسير مقاييس مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على إقتراض الأموال وكذلك مدى مقدرة الأصول السائدة على سداد الإلتزامات المستحقة من خلال تحويلها إلى نقدية وبسرعة.

- **مخاطرسعر الفائدة:**

وتعنى حساسية التدفقات للتغير في معدلات الفائدة، فالأصول أو الخصوم الحساسة للتغيير في سعر الفائدة هي التي يعاد تسعيرها خلال فترة من الوقت وإعادة التسعير هذه تعنى تغيير في التدفق النقدي المرتبط بهذا العصر.

- **مخاطر العمليات:**

[84] وثائق داخلية للبنك

وتعنى مدى الكفاءة في قياس تكلفة نشاط البنك أي الرقابة على التكاليف والإنتاجية وذلك من خلال مجموعة من الأساليب الرقابية على النشاط والإنتاجية داخل البنك.

- **مخاطررأس المال أو الإفلاس:**

حيث لا يتمكن البنك من البقاء أو الإستمرار عندما تصل القيمة السوقية للأصول إلى قيمة أقل من القيمة السوقية للخصوم، ففي هذه الحالة يكون البنك غير قادر على دفع إلتزاماته وتصل الخسائر إلى أموال المودعين.

وبناءا على ما سبق فقد اتضح أن التحكم في المخاطر البنكية يستدعي من البنوك وضع نظام للمراقبة الداخلية، بحيث يلائم الأوضاع ويراعي تنفيذ الإجراءات وإحترام القوانين المعتمدة.

ثانيا - طرق و إجراءات الوقائية للبنك: وتتمثل في:

- **التنويع** :

وهو يعني أن تتسم المحفظة الإئتمانية بدرجة كبيرة من التنويع وعدم التركيز الإئتمان في القطاعات معنية أو لدى العملاء معنيين ويمكن تطبيق هذا التنويع من خلال وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط أو عميل والدخول في أسواق بنكية جديدة.

- أن تقوم إدارة البنك بوضع معايير لحماية البنك مثل:

- **مؤشر camels** :

هو عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.

- **كفاية الحدية لرأس المال** :

تحدد مؤشرات كفاية الحدية لرأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها بأنها تأخذ بعين الإعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل: مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة.

- وضع نظام صريح وفعال لرقابة على الودائع وحماية المودعين مما يمنع حدوث الأزمات المالية .

المطلب الثاني: أدوات وأساليب جمع البيانات

1- **فترة الدارسة التطبيقية:**

تم إجراءها خلال خمسة أيام من 2019/03/10 إلى 03/14/ 2019 وذلك لضيق الوقت .

2- **طرق جمع المعلومات:**

لقد تم الإعتماد أساسا على أسلوب المقابلة الموجهة في جميع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالبنك الوطني الجزائري بمستغانم، بالإضافة إلى أساليب أخرى تمثلت في:

- الملاحظة المباشرة .
- الدراسة الميدانية.

- تحليل المحتوى بالإعتماد على وثائق البنك.
- عن طريق طرح أسئلة للموظفين وتحليلها.

3- الأطراف المعنيون بالمقابلة:

جدول رقم (III.11): الأطراف المعنيون بالمقابلة

المديريات والمصالح	الأشخاص المستوجبين
- قسم مدير الوكالة	- مدير الوكالة
- مصلحة الإلتزامات	- رئيس مصلحة الإلتزامات
- المديرية المالية والمحاسبية	- رئيس قسم المحاسبة

المصدر: من إعداد الطالب

4- سيرورة المقابلات:

الجدول التالي يوضح كيفية سير المقابلات من حيث عددها والمدة التي إستغرقتها

جدول رقم (III.12): سيرورة المقابلة

مستويات إجراء المقابلات	عدد المقابلات	المدة الزمنية
مدير الوكالة	01	15د
رئيس مصلحة الإلتزامات	03	1سا
رئيس قسم المحاسبة	03	1سا

المصدر: من إعداد الطالب

5- محاور المقابلة:

كانت محاور المقابلة موجهة نحو معرفة دور الرقابة الداخلية وكيف يكون دورها في تحسين القوائم المالية للبنك.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج المقابلة

بعد محاولتنا لتغطية الجوانب النظرية للبحث حاولنا أن نحيط بالموضوع من الجانب التطبيقي بالقيام بدراسة ميدانية إستطلاعية عن طريق إجراء مقابلات في البنك الوطني الجزائري بمستغانم مع المدير العام ورئيس قسم المحاسبة والمالية والذين رحبوا بالدراسة وحاولوا الإجابة على معظم الأسئلة المقدمة.

- **نموذج الأسئلة المطروحة**

لقد قسمنا الأسئلة إلى بعدين من الدراسة وكانت كالآتي:

البعد الأول: الأسئلة الخاصة بنظام الرقابة الداخلية

1- ماذا نقصد بنظام الرقابة الداخلية؟

2- من الذي لديه الصلاحية للمراقبة ؟ وما هو مستوى خبرته المهنية في مجال الرقابة ؟

3- هل لديكم قسم خاص لعملية الرقابة الداخلية؟

4- ماهي الوثائق التي تقومون بمراقبتها في البنك ؟

5- من المسؤول عن وضع الخطط والإجراءات المتبعة لعملية الرقابة الداخلية؟

6- من الذي يقوم بالإشراف على تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها؟

7- هل توجد هناك زيارات دورية لرقابة عمليات البنك؟ من الذي يقوم بها؟

8- ماهي أنواع التقارير للرقابة الداخلية عندكم؟

البعد الثاني: الأسئلة الخاصة بالقوائم وتحليل المالي للبنك

1- ما هو تعريفكم حول القوائم وتحليل المالي للبنك؟

2-هل هناك محاولات لتحسين القوائم المالية؟

3- من يقوم بعملية التقييم في البنك، وماهي المعلومات التي يستعين بها ولمن ترفع التقارير الخاصة بعملية التقييم؟

4-هل هناك لجنة لمقارنة الأداء المنجز والأداء الواجب إنجازه ضمن الأهداف والخطط المطروحة؟

5-هل يوجد هناك تقييم الأداء المالي؟

- **نموذج الإجابات المقابلة:**

البعد الأول : الرقابة الداخلية

ج1- هي عبارة عن رقابة العمليات اليومية داخل البنك ،فهي تعتبر رقابة دورية.

ج2- يقوم بها مكلف بالدراسات أو رئيس المصلحة، عون مؤهل، مستوى المهني ليسانس ،20 سنة خبرة.

ج3- ليس لديهم قسم خاص في الوكالة بل يوجد على مستوى المديرية ،بحيث كل شخص مكلف بالرقابة لديه فروع يقوم بمراقبتها بمعنى كل مصلحة تراقب مصلحة مثل: مصلحة الإلتزامات تراقبها مصلحة التجارة الخارجية.

ج4- وثائق: جميع الوثائق والملفات مثل: مراقبة ملفات القروض، مراقبة العمليات المحاسبية ،مراقبة التجارة الخارجية وهي أهم شيء على حساب الوكالة.

ج5- الذي يقوم بوضع الخطط والإجراءات: مدير الوكالة هو مكلف الرئيسي بهذه العملية.

ج6- الذي يشرف على عملية تنفيذ الخطط ومتابعتها هو مدير الوكالة وفي غيابه يقوم نائب مدير الوكالة أو رئيس مصلحة الإلتزامات.

ج7- يوجد زيارات دورية تتمثل في:

- الرقابة الداخلية تقوم بها مديريات الجهوية للرقابة بوهران، التي تهتم بالتدقيق والرقابة لديها دورات سنوية وأحيانا تكون فجائية مهمتها مراقبة النتائج والنقائص.

ج8- أنواع التقارير تتمثل في: تقارير أسبوعية، شهرية، كل ثلاثة أشهر.

البعد الثاني: القوائم المالية

ج1- القوائم المالية عبارة عن قيام البنك بفحص وتشخيص التحليل المالي ومعرفة مدى قدرته على خلق القيمة.

ج2- هناك محاولات لتحسين القوائم المالية في البنك .

ج3- يقوم بتقييمها مدير الوكالة ثم ترفع إلى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري.

ج4- أكيد هناك لجنة تقوم بمقارنة الأداء المنجز والواجب إنجازه نهاية كل سنة مع مدير الجهوي للبنك الوطني.

ج5- أكيد يوجد كل ثلاثة أشهر تقوم بتقييم الأداء المالي للبنك وترفع إلى المدير الجهوي الذي يقوم بوضع التقارير ثم ترفع إلى المدير العام للبنك الوطني الجزائري.

- **عرض نتائج المقابلة:**

من خلال طرح هذه الأسئلة توصلنا الى النتائج التالية في نظام الرقابة الداخلية والقوائم وتحليل المالي:

حيث أن لاشك في أن وجود إجراءات للرقابة الداخلية يحتاج إلى تضحية كبيرة لتطبيق هذه الإجراءات وسهولة التعامل معها، فوجدنا أننا من خلال المقابلة إستخلصنا أن البنك يطبق نظام الرقابة الداخلية على أكمل وجه وفعالية ،إلا أنه نحن أصحاب الدراسة لا نثق في إجابات هذه المقابلة، لأنه لا يوجد نظام رقابة كامل وفعال ،فمهما كان النظام قوي وفعال فلابد من وجود بعض الثغرات التي تتخلله.

أما من جانب القوائم المالية فهي تهتم بها بالشكل الفعال وذلك من خلال مقارنة بين النتائج المحققة عن طريق الإستراتيجية مسطرة وهذا من خلال وضع إحتمالات مؤقتة وعن طريق أيضا تقارير موجهة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري وزيارات دورية.

المبحث الثالث: تحليل المالي للقوائم المالية في البنك

المطلب الأول: التقييم المالي والإقتصادي

تهدف عملية التقييم المالي والاقتصادي للمشروع الوصول إلى تحديد مدى صلاحية المشروع من عدمه، وتحديد إمكانية حصوله على القرض من طرف البنك.

أولا: التقييم المالي:

قصد القيام بالتقييم المالي للمشروع والتعرف على مدى استجابته لمعايير التقييم المعروفة في دراسة الجدوى سنعتمد على القوائم المالية التي وردت في دراسة المشروع مثل: الميزانية الإفتتاحية الميزانيات التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري خلال خمسة سنوات.

جدول رقم (III.13): يوضح الميزانية الإفتتاحية لمشروع مصنع الحليب.

الأصول	المبلغ	الخصم	المبلغ
الإستثمارات:		**أموال خاصة:**	
مصاريف إعدادية ودراسات	12.134.760		
مباني وإنشاءات	42.240.000	مساهمات شخصية	82.071.760
تجهيزات الإنتاج	110.943.840		
Auxiliaires	3.500.000	**الديون:**	
Roulant	51.759.208		
Mobilier	800.000		
المخزون:			
مواد أولية	12.194.727	قرض بنكي	191.500.775
المدينون:			
متاحات	40.000.000		
المجموع	**273.572.535**		**273.572.535**

المصدر: دراسة المشروع المقدمة إلى البنك الوطني الجزائري (BNA) بمستغانم.

بعد فحص القوائم المالية المعروضة في الدراسة (الميزانيات التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري) تبين لنا مجموعة من الملاحظات هي:

1) لوحظ أن مجموع مصاريف المتعلقة بشراء التجهيزات المستوردة والمتمثلة في:

مصاريف نقل 6.683.192 دج

تأمينات 1.550.479 دج

حقوق الجمارك 5.874.985 دج

تركيب / اختبار 13.348.479 دج

المجموع 21.582.150 دج

لم يتم إدراج هذه المصاريف في تكلفة شراء التجهيزات وهذا ما ظهر في الميزانيات المقدمة وعلى العكس فلقد تم حسابها في مبلغ الإهتلاكات.

2) تم إعداد الميزانيات على أساس فترة القرض (5 سنوات) ولم يأخذ بعين الاعتبار فترة السماح.

3) مستوى المتاحات (الخزينة) الوارد في الميزانيات التقديرية غير صحيح.

وبعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات قمنا بإعداد القوام المالية بشكل جديد لإنجاز عملية التقييم المطلوبة.

I) حساب قيمة الإهتلاكات:

بعد إعادة النظر في قيمة الاستثمارات الواردة في دراسة المشروع والأخذ بعين الاعتبار الملاحظة الخاصة بالمصاريف المتعلقة بشراء التجهيزات المستوردة، إذ تم دمج هذه المصاريف في تكلفة تجهيزات الإنتاج، كما هي ظاهرة في الجدول التالي:

جدول رقم (III.14) : يتضمن قيمة الإهتلاكات للأصول الثابتة لمشروع مصنع الحليب العملة: دينار جزائري.

البيان	المبلغ	العمر الإنتاجي	قسط الإهتلاك/الإطفاء
مصاريف إعدادية ودراسات	12.134.760	4 سنوات	3.033.690
مباني وإنشاءات	42.240.000	20 سنة	2.112.000
تجهيزات الإنتاج	139.002.975	10 سنوات	13.900.297
Auxiliaires	3.500.000	10 سنوات	350.000
Roulant	51.759.208	5 سنوات	10.351.841
Mobilier	800.000	10 سنوات	80.000
المجموع	**249.436.943**		**29.827.828**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات دراسة المشروع.

II) تقدير إيرادات وتكاليف المشروع:

بناءا على الدراسة المقدمة من طرف صاحب المشروع والمتضمنة التقديرات الخاصة بالإيرادات والتكاليف المتوقعة لنشاط المشروع لخمس سنوات القادمة، كما هي ظاهرة في جدول النتائج التقديري ونظرا للتعديلات التي تمت في حساب الإهتلاك والمصاريف المالية، فإن التقديرات أصبحت على النحو التالي:

1) بالنسبة للإيرادات: تم في الدراسة حساب المبيعات المقدرة حسب الطاقة الإنتاجية للمشروع، وسعر البيع تم تحديده على أساس سعر التكلفة بهامش ربح يقدر بـ10%.

ولأن سعر التكلفة قد تغير في الدراسة بعد التعديلات الجديدة فإن المبيعات المقدرة قد تغيرت لتصبح كما يلي:

جدول رقم (III.15) : يوضح تطور رقم الأعمال لمشروع مصنع الحليب

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
كمية المبيعات المقدرة	8.185.000	9.240.000	10.395.000	10.972.500	**11.550.000**
سعر البيع	04 19,	2 18,5	1 17,9	5 17,3	**16,58**

رقم الأعمال	.040.5005 15	.217.200017	.86.3005 186	50102.6190.	**.000500 191.**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات دراسة المشروع

2) بالنسبة للتكاليف: إن حساب سعر التكلفة للمنتوج يأخذ بعين الاعتبار كل التكاليف التي تحملها المشروع كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (III.16) : يتضمن كيفية حساب سعر التكلفة وسعر البيع لمنتوج مصنع الحليب

التكاليف	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
مواد أولية مستهلكة	92.767.290	106.019.760	119.272.230	125.898.465	132.524.700
خدمات	94.374	107.856	121.338	128.079	134.820
مصاريف المستخدمين	3.774.960	4.314.240	4.853.520	5.123.160	5.392.800
مصاريف متنوعة	94.374	107.856	121.338	128.079	134.820
مصاريف مالية	15.320.062	15.320.062	15.320.062	12.256.049,6	9.192.037,2
إهتلاكات	29.827.828	29.827.828	29.827.828	29.827.828	26.794.141
مجموع التكاليف	141.878.888	155.697.602	169.516.316	173.361.661	174.173.318
حجم الإنتاج	8.085.000	9.240.000	10.395.000	10.972.500	11.550.000
سعر التكلفة	17,75	16,85	16,31	15,80	15,08
هامش الربح	1,75	1,68	1,63	1,58	1,50
سعر البيع	19,30	18,53	17,94	17,38	16,58

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات دراسة المشروع.

وعليه بعد التعديلات الجديدة في حساب الإيرادات والتكاليف المتوقعة يمكن الحصول على جدول حسابات النتائج التقديري المعدل كما يلي:

جدول رقم (III.17) : يتضمن حسابات النتائج التقديرية لمشروع مصنع الحليب خلال خمس سنوات.

رقم الحساب	إسم الحساب	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
71	إنتاج مباع	156.040.500	171.217.200	186.486.300	190.702.050	191.499.000
61	مواد أولية مستهلكة	92.767.290	106.019.760	119.272.230	125.898.465	132.524.700
62	خدمات	94.374	107.856	121.338	128.079	134.820
81	**القيمة المضافة**	**63.178.836**	**65.089.584**	**67.092.732**	**64.675.506**	**58.839.480**
63	مصاريف المستخدمين	3.774.960	4.314.240	4.853.520	5.123.160	5.392.800
65	مصاريف مالية	15.320.062	15.320.062	15.320.062	.21256.049,6	9.192.037,2
66	مصاريف متنوعة	94.374	107.856	121.338	128.079	134.820
69,68	مخصصات إهتلاك وإطفاء	29.827.828	29.827.828	29.827.828	29.827.828	26.794.141
880	**النتيجة الإجمالية**	**14.161.612**	**15.519.598**	**16.969.984**	**17.340.389**	**17.325.682**
889	الضرائب على الأرباح					
88	**النتيجة الصافية**	**14.161.612**	**15.519.598**	**16.969.984**	**17.340.389**	**17.325.682**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الدارسة.

كما يمكن أيضا إعداد الميزانيات التقديرية بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات السابقة.

جدول رقم (III.18):يتضمن الميزانيات التقديرية لمشروع مصنع الحليب خلال خمس سنوات

الأصول :

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الإستثمارات:					
مصاريف إعدادية ودراسات	9.101.070	6.067.380	3.033.690		
مباني وإنشاءات	40.128.000	38.016.000	35.904.000	33.792.000	31.680.000
تجهيزات الإنتاج	125.102.678	111.202.381	97.302.084	83.401.787	69.501.490
Auxiliaires	3.150.000	2.800.000	2.450.000	2.100.000	1.750.000
Roulant	41.407.367	31.055.526	20.703.685	10.351.844	

Mobiliers	720.000	640.000	560.000	480.000	400.000
المخزون:					
سلع	3.101.406	3.363.360	3.625.776	3.735.039	3.846.150
المدينون:					
عملاء	2.326.055	2.522.520	2.719.332	2.801.280	2.884.612
متاحات	62.697.571	93.424.966	85.943.797	77.650.664	65.935.503
المجموع	**287.734.147**	**289.092.133**	**252.242.364**	**214.312.614**	**175.997.755**

الخصوم:

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
أموال خاصة:					
مساهمات شخصية	82.071.760	82.071.760	82.071.760	82.071.760	82.071.760
الديون:					
فرض بنكي	191.500.775	191.500.775	153.200.620	141.900.465	76.600.310
نتيجة صافية	14.161.612	15.519.598	16.969.984	17.340.389	17.325.682
المجموع	**287.734.147**	**289.092.133**	**252.242.364**	**214.312.614**	**175.997.755**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات دراسة المشروع

المطلب الثاني: التحليل المالي لمشروع إنتاج الحليب.

1- تحليل نتائج التوازنات المالية.

يعتمد هذا التحليل على تحليل الهيكل المالي للمشروع، والوصول إلى معرفة وضعية الخزينة بعد حساب قيم كل من FR وBFR. ويتم هذا عن طريق تحويل الميزانيات المحاسبية إلى الميزانيات المالية.

جدول رقم (III.19): يتضمن الميزانيات المالية التقديرية لمشروع مصنع الحليب خلال خمس سنوات.

الأصول:

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الإستثمارات الثابتة الصافية:					
مصاريف إعدادية ودراسات	9.101.070	6.067.380	3.033.690		
مباني وإنشاءات	40.128.000	38.016.000	35.904.000	33.792.000	31.680.000

تجهيزات الإنتاج	125.102.678	111.202.381	97.302.084	83.401.787	69.501.490
Auxiliaires	3.150.000	2.800.000	2.450.000	2.100.000	1.750.000
Roulant	41.407.367	31.055.526	20.703.685	10.351.844	
Mobiliers	720.000	640.000	560.000	480.000	400.000
مجموع الأصول الثابتة	**219.609.115**	**189.781.287**	**159.953.459**	**130.125.631**	**103.331.490**
الأصول المتداولة:					
المخزون	3.101.406	3.363.360	3.625.776	3.735.039	3.846.150
عملاء	2.326.055	2.522.520	2.719.332	2.801.280	2.884.612
متاحات	62.697.571	93.424.966	85.943.797	77.650.664	65.935.503
مجموع الأصول المتداولة	**68.125.032**	**99.310.846**	**92.288.905**	**84.186.983**	**72.666.262**
مجموع الأصول	**287.734.147**	**289.092.133**	**252.242.364**	**214.312.614**	**175.997.755**

الخصوم:

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأمـوال الدائمة:					
أموال خاصة	82.071.760	82.071.760	82.071.760	82.071.760	82.071.760
نتائج رهن التخصيص	14.161.612	15.519.598	16.969.984	17.340.389	17.325.682
قرض بنكي	191.500.775	191.500.775	153.200.620	141.900.465	76.600.310
مجموع الأموال الدائمة	**287.734.147**	**289.092.133**	**252.242.364**	**214.312.614**	**175.997.755**
ديون قصيرة الأجل					
المجموع	**287.734.147**	**289.092.133**	**252.242.364**	**214.312.614**	**175.997.755**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات دراسة المشروع.

يتم حساب رأس المال العامل (FR) بالطريقة التالية:

FR = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة الصافية.

= [(الأموال الخاصة + قروض طويلة الأجل + نتيجة صافية)] – [(الإستثمارات الإجمالية) – (الإهتلاك + إطفاء)].

أما الإحتياج في رأس المال العامل فيحسب كما يلي :

BFR = إستخدامات الإستغلال – موارد الإستغلال = مخزون + عملاء.

حيث : موارد الاستغلال = 0.

السنة الأولى :

FR= (82.071.760 + 14.161.612 + 191.500.757) –219.609.115= **68.125.032**

BFR = 2.326.055 + 3.101.406 = **5.427.461**

T = 461.427.5 – 032.125.68 = **57.697.621**

السنة الثانية :

FR = (82.071.760 + 15.519.598 + 191.500.775) -189.781.287 = **99.310.846**

BFR = 2.522.520 + 3.363.360 = **5.885.880**

T = 5.885.880 -99.310.846 = **93.424.966**

السنة الثالثة :

FR = (82.071.760 + 16.969.984 + 153.200.620)– 159.953.459 = **92.288.905** **6.345.108** =

BFR = 2.719.332 + 3.625.776

T = 108.345.6 - 905.288.92 = **797.943.85**

السنة الرابعة :

FR = (82.071.760 + 17.340.389 + 114.900.465) – 130.125.631 = **84.186.983** **6.536.319** =

BFR = 2.801.280 + 3.735.039

T = 319.536.6 - 983.186.84 = **664.650.77**

السنة الخامسة :

FR=(82.071.760 + 17.325.682 + 76.600.310) – 103.331.490 = **72.666.262**

BFR = 2.884.612 + 3.846.150 = **6.730.762**

T = 762.730.6 - 262.666.72 = **500.935.65**

و فيما يلي نعرض قيم BFR,FR ، الخزينة (T) للسنوات الخمسة القادمة :

الجدول رقم(III.20) : عناصر التوازنات المالية لمشروع مصنع الحليب.

القيم / السنوات	رأس المال العامل (FR)	الإحتياج في رأس المال العام (BFR)	الخزينة (T)
السنة الأولى	68.125.032	5.427.461	62.697.571
السنة الثانية	99.310.846	5.885.880	93.424.966
السنة الثالثة	92.288.905	6.345.108	85.943.797
السنة الرابعة	84.186.983	6.536.319	77.650.664

السنة الخامسة	72.666.262	6.730.762	65.935.500

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات المشروع

2-التحليل المالي بواسطة النسب المالية

الجدول رقم (III.21) يتضمن بعض النسب المالية لمشروع مصنع الحليب

النسب / السنوات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
1-نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية	1.46 = 109.708.044,2 / 75.027.732,90	2,05 = 126.574.119,5 / 61.555.465,80	2,64 = 127.191.387,1 / 48.083.198,70	3,71 = 128707742,70 / 34610931,60	1,27 = 128.545.887,1 / 101.138.664,50
2- نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة الصافية	0,94 = 71.208.044,18 / 75.027.732,90	1,55 = 95.774.119,49 / 61.555.464,80	2,16 = 104.091.387,1 / 48.083.198,70	3.27 = 113307742,7 / 34610931,60	1,19 = 120.845.887,1 / 101.138.634,50
3- نسبة رأس المال العامل = رأس المال العامل / الأصول المتداولة	0,95 = 34.680.311,3 / 36.168.922,9	0,97 = 65.018.653,71 / 66.656.126,47	0,97 = 79.108.188,4 / 80.909.408,43	0,97 = 94.096.811,1 / 96.078.153,21	0,92 = 27.407.222,6 / 29.586.698,85
4- نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الديون	1,78 = 71.208.044,18 / 39.988.611,62	2,95 = 95.774.119,49 / 32.437.472,79	4,18 = 104091387,1 / 24.901.220,07	6,51 = 113307.742,7 / 17.381.342,08	12,23 = 120.845.887,1 / 9.879.476,28
5- نسبة قابلية التسيد = مجموع الديون / مجموع الأصول	0,35 = 39.988.611,62 / 111.196.655,8	0,25 = 32.437.472,79 / 128211.592,27	0,19 = 24.901.220,07 / 128.992.607,13	0,13 = 17.381.342,08 / 130.689.084,8	0,07 = 9.879.476,28 / 130.725.363,35
6- نسبة دوران المخزون= رقم الأعمال / المخزون	29,01 = 279.823.650,8 / 9.645.189,24	29,01 = 307.806.015,9 / 10.609.708,16	29,01 = 338.586.617,4 / 11.670.678,98	29,01 = 372445279,2 / 12837746,88	29,01 = 409.689.807,1 / 14.121.521,56
7- نسبة تسديد العملاء = ديون العملاء / رقم الأعمال × 360 يوم	68,24 = 5.304.746,73 / 279.823.650,8	13,11 = 11.209.283,66 / 307.806.015,9	14,72 = 13.847.745,89 / 338.586.617,4	16,09 = 1664808,127 / 37244527,92	2,71 = 3.093.035,46 / 409.689.807,1
8-نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / د ق أ	24,29 = 36.168.922,9 / 1.488.611,62	40,70 = 66.656.126,47 / 1.637.472,79	44,91 = 80.909.408,43 / 1.801.220,07	48,49 = 96.078.153,21 / 1.981.342,08	13,57 = 29.586.698,85 / 2.179.476,28
9-نسبة الهامش الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال	0,07 = 21108044,18 / 279.823.650,8	0,07 = 24.566.075,31 / 307.806.015,9	0,08 = 28.369.909,55 / 338.586.617,4	0.08 = 32.554.127,21 / 37244527,92	0,09 = 37.156.766,64 / 409.689.807,1
10- نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول	0,18 = 21.108.044,18 / 111.196.655,8	0,19 = 24.566.075,31 / 128211.592,27	0,21 = 28.369.909,55 / 128.992.607,13	0,24 = 32.554.127,21 / 130.689.084,8	0,28 = 37.156.766,64 / 130.725.363,35
11-نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,42 = 21.108.044,18 / 50.100.000,00	0,49 = 24.566.075,31 / 50.100.000,00	0,56 = 28.369.909,55 / 50.100.000,00	0,64 = 32.554.127,21 / 50.100.000,00	0,74 = 37.156.766,64 / 50.100.000,00

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات دراسة المشروع

3- التحليل المالي بإستخدام التدفقات النقدية:

يمكن إجراء التقييم المالي للمشروع من خلال تحديد صافي التدفقات النقدية والذي يمكن الوصول إليه من وجهتين مختلفتين:

1) إذا كان الهدف هو التقييم من وجهة نظر المشروع كشخصية مستقلة، فإن طريقة التمويل لا تؤثر في حساب التدفقات النقدية، بمعنى أنه لا يتم إدراج القروض وأقساطها وفوائدها ضمن بنود التدفقات النقدية.

2) إذا كان الهدف هو التقييم من وجهة نظر ملاك المشروع، فإن طريقة التمويل سيكون لها تأثير في حساب التدفقات النقدية، أي سيتم إدراج القروض وأقساطها وفوائدها ضمن بنود التدفقات النقدية.

ولرصد التغيرات المرتقبة في نشاط المشروع والتعرف على تطورات مستوى الخزينة خلال السنوات الخمس القادمة، نستعين بجدول تدفقات الخزينة.

جدول رقم (III.22): يوضح تقدير التدفقات من وجهة نظر المشروع المقترح(مصنع الحليب)

عملة : دينار جزائري

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
التدفقات النقدية الداخلة					
إيرادات المبيعات	156.040.500	171.217.200	186.486.300	190.702.050	191.499.000
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	**156.040.500**	**171.217.200**	**186.486.300**	**190.702.050**	**191.499.000**
التدفقات النقدية الخارجة:					
تكاليف التشغيل السنوية	96.730.998	110.549.712	124.368.426	131.277.783	138.187.140
تكاليف التشغيل السنوية	96.730.998	110.549.712	124.368.426	131.277.783	138.187.140
قسط الإهتلاك	29.827.828	29.827.828	29.827.828	29.827.828	26.794.141
فوائد القرض	15.320.062	15.320.062	15.320.062	12.256.049,6	9.192.037,2
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	**141.878.888**	**155.697.602**	**169.516.316**	**173.361.661**	**174.173.318**
صافي التدفقات النقدية قبل الضرائب	**14.161.612**	**15.519.598**	**16.969.984**	**17.340.389**	**17.325.682**
الضرائب					
صافي التدفقات النقدية بعد الضرائب	**14.161.612**	**15.519.598**	**16.969.984**	**17.340.389**	**17.325.682**
+ قسط الإهتلاك	29.827.828	29.827.828	29.827.828	29.827.828	26.794.141

+ فوائد	15.320.062	15.320.062	15.320.062	12.256.049,6	9.192.037,2
صافي التدفق النقدي cash flow	**59.309.502**	**60.667.488**	**62.118.874**	**59.424.267**	**53.311.860**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على دراسة المشروع.

جدول رقم (III.23): يوضح تقدير التدفقات النقدية من وجهة نظر ملاك المشروع (مصنع الحليب).

عملة : دينار جزائري

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
التدفقات النقدية الداخلة :					
إيرادات المبيعات	156.040.500	171.217.200	186.486.300	190.702.050	191.499.000
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	**156.040.500**	**171.217.200**	**186.486.300**	**190.702.050**	**191.499.000**
التدفقات النقدية الخارجة:					
تكاليف التشغيل السنوية	96.730.998	110.549.712	124.368.426	131.277.783	138.187.140
قسط الإهتلاك	29.827.828	29.827.828	29.827.828	29.827.828	26.794.141
فوائد القرض	15.320.062	15.320.062	15.320.062	12.256.049,6	9.192.037,2
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	**141.878.888**	**155.697.602**	**169.516.316**	**173.361.661**	**174.173.318**
صافي التدفقات النقدية قبل الضرائب	**14.161.612**	**15.519.598**	**16.969.984**	**17.340.389**	**17.325.682**
الضرائب					
صافي التدفقات النقدية بعد الضرائب	**14.161.612**	**15.519.598**	**16.969.984**	**17.340.389**	**17.325.682**
+ قسط الإهتلاك	29.827.828	29.827.828	29.827.828	29.827.828	26.794.141
- أقساط القرض			38.300.155	38.300.155	38.300.155
صافي التدفق النقدي cash flow	**43.989.440**	**45.347.426**	**8.497.657**	**8.868.062**	**5.819.668**

المصدر : من إعداد الطالب بناء على دراسة المشروع.

جدول رقم (III.24) : يتضمن تدفقات الخزينة للمشروع.

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
(+)نتيجة صافية	14.161.612	15.519.598	16.969.984	17.940.389	17.325.685
إهتلاكات	29.827.828	29.827.828	29.827.828	29.827.828	26.794.141
القدرة على التمويل الذاتي (CAF)=	**43.989.440**	**45.347.426**	**46.797.812**	**47.168.217**	**44.119.823**
(–)التغير في الاحتياج في راس المال العامل (ΔBFR)	5.427.461	458.419	459.228	191.211	194.443
فائض الخزينة الناتج عن عمليات= الاستغلال (ETOG)	**38.561.979**	**44.889.007**	**46.338.584**	**46.977.006**	**43.925.380**
(–)تدفق الإستثمارات	49.436.943				
(–)توزيع الأرباح		14.161.612	15.519.598	16.969.984	17.340.389
الانخفاض في الاستدانة الصافية =	**210.874.964-**	**30.727.395**	**30.818.986**	**30.007.022**	**26.584.991**
(–)قروض جديدة	191.500.775				
(+)سداد القروض			38.300.155	38.300.155	38.300.155
(+)التغير في المتاحات	**19.374.189-**	**30.727.395**	**7.481.169-**	**8.293.133-**	**11.715.164-**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات دراسة المشروع.

المطلب الثالث: تقييم المشروع

1) معايير تقييم المشروع:

أ) فترة الإسترجاع غير المخصومة: DR

لدينا التدفقات النقدية المقدرة خلال السنوات الخمسة القادمة كالتالي:

جدول رقم (III. 25): يتضمن التدفقات النقدية لمشروع مصنع الحليب خلال خمس سنوات تقديرية

السنة	التدفقات النقدية
1	43.989.440 = (29.827.828 + 14.161.612)
2	45.347.426 = (29.827828 + 15.519.598)
3	46.797.812 = (29.827.828 + 16.969.984)
4	47.168.217 = (29.827.828 + 17.340.389)
5	44.119.823 = (26.794.141 + 17.325.682)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على دراسة المشروع

فترة الإسترجاع اللازمة لتكلفة الإستثمار المساوية لـ: 535.572.273 دج تحسب كما يلي:

مجموع التدفقات النقدية السنوية = 718.422.227 دج. مما يدل على أن فترة إسترجاع رأس مال المستثمر تفوق الخمس سنوات.

- ويمكن حساب فترة إسترجاع مبلغ القرض لوحده وهو 775.500.191 دج كما يلي:

= 8.197.880 + 47.168.217 + 46.797.812 + 45.347.426 + 43.989.440

775.500.191 دج.

أي: 4 سنوات + $\frac{8.197.880}{44.119.823} \times 12$شهر = 4 سنوات وشهرين تقريبا.

ب) القيمة الحالية الصافية: VAN

يتم حساب القيمة الخالية الصافية للمشروع بمعدل خصم 8% وهو يمثل سعر فائدة القرض.

جدول رقم (III. 26) : يتضمن حساب القيمة الحالية لمشروع مصنع الحليب خلال فترة خمس سنوات

السنة	التدفق النقدي	معامل بمعدل الخصم 8%	القيمة الحالية
1	43.989.440	0,925	40.960.232
2	45.989.440	0,857	38.862.744
3	46.797.812	0,794	37.157.463
4	47.168.217	0,735	34.668.639
5	44.419.832	0,681	30.045.599
المجموع			**181.424.677**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على دراسة المشروع

من خلال الجدول يتبين لنا أن مجموع القيم الحالية لا يغطي مبلغ الاستثمار ولا حتى مبلغ القرض (0>VAN) .

ج) دليل الربحية :IP بما أن VAN سالبة فبالضرورة دليل الربحية سيكون أقل من الواحد.

$$IP = \frac{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية}}{\text{مبلغ الاستثمار}}$$

$$IP = \frac{181.424.677}{273.572.535} = 0,66$$

2) تقييم المشروع بطريقة البنك:

إن الطريقة المعتمدة من طرف البنك في تقييم المشروعات الاستثمارية تمر بالمرحل التالية:

1) تحويل الميزانيات التقديرية من محاسبية إلى مالية.
2) حساب قيم عناصر التوازنات المالية: TN BFR FR.
3) حساب النسب المالية و التي تعتبر غير محددة، ويرجع اختيارها لشخصية كل بنكي، ومن بين النسب الأكثر إستعمالا نذكر ما يلي:

رأس المال العامل / مخزونات+حقوق ، الديون / الأموال الخاصة ، رقم الأعمال / المخزونات ، النتيجة / الأموال الخاصة ، النتيجة / رقم الأعمال

4) حساب القدرة على التمويل الذاتي (CAF) .

CAF = النتيجة الصافية + الإهتلاك + المؤونات في شكل احتياطات

5) تقييم مردودية المشروع عن طريق حساب المعايير المالية مثل: VAN ، فترة الاسترجاع ، وكل هذه الخطوات ملخصة في الوثيقة المسماة" دراسة طلب القرض".(Etude de demande de crédit) يمكن الرجوع إليها في الملحق رقم ( ).

من بين العناصر التي يولي البنك لها أهمية كبرى أثناء اتخاذ قراره بمنح القرض هي:

شخصية العميل (المقترض) ودرجة التعامل مع البنك، وتشكل مسألة الضمانات الجانب الأكثر أهمية في منح التمويل بعدها يأتي نشاط العميل.

3) نتائج التقييم المالي:

من خلال ما تقدم يمكن تسجيل النتائج التالية:

- المشروع يتوفر على رأس مال عامل موجب خلال السنوات الخمس التقديرية، بمعنى أنه يحقق فائض من الأموال الدائمة يسمح بتغطية أصولها الثابتة بالإضافة إلى أصولها المتداولة، ويعتبر هذا بمثابة هامش أمان للمشروع.
- مستوى الخزينة موجب (T > 0) خلال السنوات الخمس التقديرية، وهذا يعبر عن قدرة المشروع على تحقيق فوائض مالية.
- التحليل بالنسب المالية سمح لنا بالكشف عن مستوى أداء المشروع وذلك على النحو التالي:
- إن إرتفاع نسبة التمويل الدائم دلالة على وجود رأس مال عامل موجب بنسبة الفائض من الأصول الثابتة (31.0 x 115.609.219 للسنة الأولى مثلا).
- تشير نسبة التمويل الخاص إلى عدم إمكانية تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة إذ أنها أقل من الواحد، مما يجعل المشروع يعتمد أكثر على الديون (القرض).
- تعبر نسبة رأس المال العامل عن مقدار تغطية الأصول المتداولة عن طريق رأس المال العامل، والتي تعتبر مرتفعة مما يدل على تجاوز الحد الأقصى لرأس المال العامل، الذي من المفروض أن لا يزيد عن قيمة تغطي مجموع المخزون + الحقوق.
- المشروع يعتمد في تمويل أصوله المتداولة على رأس المال العامل بشكل كلي وهذا يؤثر سلبا على أداء المشروع لأن الأموال الدائمة تحتوي على قروض آجالها طويلة ترفق بتكاليف فوائد أكبر من الاعتماد على قروض قصيرة الأجل تكون فيها تكاليف الفوائد أقل.
- معدل دوران المخزن مرتفع وهذا ما نلاحظه في نسبة دوران المخزون، إلا أنه بالمقابل المشروع لا يستفيد من قروض الموردين والتي تعتبر أحد المصادر الهامة في التمويل و التي لا تحتوي على فوائد.
- المشروع يتمتع نسبيا بمقدرة على سداد التزاماته (أقساط القرض و الفوائد).
- نسبة الهامش الصافي توضح الربح الصافي المحقق من طرف المشروع لكل دينار بيع و هي 0.09دج.

- تناقص في مستوى الخزينة إبتداءا من السنة الثالثة و هذا ما يبينه جدول تدفقات الخزينة، ويرجع ذلك إلى أن المشروع يشرع في سداد القرض إبتداءا من تلك السنة، إلا أن مستوى الخزينة يبقى دائما موجب.
- صعوبة تطبيق معايير التقييم المعروفة في هذا المشروع لغياب العمر الاقتصادي للمشروع ورغم ذلك فإن إمكانية إسترداد رأس مال المستثمر خلال خمس سنوات غير ممكنة.

4) التقييم الإقتصادي :

المشروع سيحقق مجموعة من المزايا الاقتصادية من خلال المستويات التالية :

1) المستوى المحلي :

- تلبية الطلب المحلي على منتجات الحليب.
- إستعمال اليد العاملة مما يساعد على إستقرار السكان المحليين .

2) المستوى الجهوي :

- المساهمة في تنمية منطقة الجنوب .
- توفير الطلب على منتجات الحليب في المنطقة.

3) المستوى الوطني :

- دعم إنتاج الحليب إذ يمثل إحدى الصناعات الأساسية في التأمين الغذائي.
- المساهمة في توفير العملات الصعبة من خلال تقليص الفاتورة السنوية لاستيراد الحليب .
- المشروع يمثل إحدى الاستثمارات المنتجة و الداعمة للسياسة التنموية.
- خلق مناصب شغل دائمة.
- إحداث ترابط اقتصادي اجتماعي وثيق بالمشاريع الصناعية و التنموية الأخرى.
- خلق خبرات فنية في مجال الصناعة .

وبصفة عامة و بالنظر إلى نتائج التقييم المالي و الإقتصادي يمكن القول بأن المشروع يتمتع بمزايا مالية وإقتصادية و إجتماعية، إلا أنه ما يؤخذ على هذه الدراسة غياب أفق زمني يمثل حياة المشروع يساعد على إتخاذ القرار بشكل سليم وموضوعي.

خلاصة

بعد تناولنا لنظام الرقابة الداخلية للبنك الوطني الجزائري، على مختلف الجوانب وكل المراحل ودراسة مدى تطبيق وتحسين القوائم المالية، بإجراء مقابلات وتحليلها وحساب النسب وتحليل المشروع الذي قدم إلى البنك، تبين لنا أنه لا يطبق نظام الرقابة الداخلية بالمستوى المطلوب والفعلي.

التحليل بالنسب المالية سمح لنا بالكشف عن مستوى أداء المشروع وذلك من خلال وجود مؤشرات إيجابية خاصة في قدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية معتبرة تسمح بسداد القرض وتحقيق هامش مالي جيد، بالإضافة إلى وجود رقابة شهرية ودورية قصد ضمان شرعية وأمن وصحة العمليات في البنك خاصة من الناحية الإدارية والمحاسبية..

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع دور الرقابة الداخلية في تحسين وضبط القوائم المالية، حاولنا إبراز هذا الدور في تحسين القوائم المالية، فهي التي تعمل على رقابة التنفيذ الخطط الموضوعة وتحقيق الأهداف التي تصب إليها الإدارة، وكذلك مقارنة تحليل الفعلي مع ما هو مخطط له وإستخراج الفروقات ومعرفة أسباب الإنحرافات، فالتحليل المالي يمثل الأداة العاكسة لنشاط المؤسسة أمام كل المتعاملين معها ويساعدها في التنبؤ بالمستقبل وإتخاذ القرارات المستقبلية السليمة لوضعية المؤسسة.

كما تعتبر الرقابة الداخلية أداة جد ضرورية في المؤسسات، كون أنها تتضمن كل المقاييس والأدوات التي تضمن للإدارة العليا تحقيق عدة أهداف تتمثل في حماية أصولها والمحافظة عليها ضد الأخطار وضمان دقة البيانات المحاسبية والمالية، بحيث يمكن الإعتماد عليها وضمان الإستجابة للسياسات الموضوعة من خلال إعداد تقارير دورية على نتائج الأنشطة من خلال تجنب الأخطاء والغش والتلاعب.

إختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا توصلنا إلى إختبار الفرضيات :

- ✓ الفرضية الأولى: والتي تطرأنا لها في الفصل الأول، الرقابة الداخلية هو نظام رقابي قوي وفعال بدرجة كبيرة فهو عبارة عن خطة تنظيمية لها دور أساسي في البنك، كما يقوم على تخطيط وتنظيم إداري عن طريق حماية أصوله من السرقة والتلاعب، يتميز نظام الرقابة الداخلية بإجراءات تنظيمية وإدارية وغيرها تضمن السير الحسن والوظيفي للبنك وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، الرقابة الداخلية هي أداة ضرورية لحماية البنك بواسطة إجراءات تنظيمية.
- ✓ الفرضية الثانية: من خلال دراستنا للفصل الثاني وجدنا أن نظام الرقابة الداخلية يلزم الأفراد على القيام بالإجراءات الرقابية الموضوعة فهي تعتبر برامج فعالة تؤدي إلى قوة الأداء المالي بها، حيث يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في تحسين القوائم المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في تحسين القوائم المالية عن طريق الزيارات الدورية ومراقبة الإدارة والقوائم المالية لتفادي الوقوع في الأخطاء والغش.
- الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا في الفصل الثالث محل الدراسة وجدنا أن التحليل المالي لا يمكن لوحده من إعداد القوائم المالية للبنك والرقابة عليها بل هناك طرق أخرى كالأدوات الحديثة والمتمثلة في القيمة المضافة والربح المتبقي ويوجد أيضا نظام الرقابة الداخلية والخارجية التي تساعد أيضا في الرقابة على القوائم المالية وهذا ما يثبت نقيض الفرضية الثالثة، حيث يتم إعداد القوائم المالية بواسطة مؤشرات ونسب تقليدية ونسب حديثة ويتم مراقبتها عن طريق الرقابة الداخلية والخارجية.

النتائج: وتتمثل في:

- إذا ما طبق نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بطريقة جيدة ومناسبة كان له الدور الفعال في تحسين القوائم المالية، أما في غيابها وجود قواعد وإجراءات صارمة وفعالة للنظام من شأنه

أن تؤدي إلى فشله وعدم قدرته على تحقيق أهدافه المناسبة.

- يعتبر التحليل المالي أداة من أدوات تحليل القوائم المالية بواسطة النسب والمؤشرات المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- يقوم نظام الرقابة الداخلية بتقييم أداء المؤسسة عن طريق إجراءات تساعد على منع وقوع الأخطاء.
- من دراستنا وجدنا أن التحليل بالنسب المالية سمح لنا بالكشف عن مستوى أداء المشروع وذلك من خلال النتائج والبيانات المتحصل عليها خلال 05 السنوات السابقة

بعد تحليلنا توصلنا إلى مجموعة من التوصيات لتحسين القوائم المالية وتفعيل دور الرقابة الداخلية.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن إقتراح التوصيات التالية:

- يجب على الإدارة تفعيل نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة، الذي تعتبر صمام أمانها في كفاءة التشغيل والحفاظ على أصولها وحسن إدارتها للحصول على أفضل النتائج وتحسين أدائها بإستخدام أدوات الرقابة.
- الدقة اللازمة في مراقبة المشرفين لأعمال مرؤوسيهم.
- التأكيد على دقة البرامج الآلية في تحليل المعلومات
- إيصال المعلومة الى الموظف المختص بسهولة.
- ضرورة وضع برنامج لتقييم نتائج المؤسسة من سنة لأخرى يسمح بالاكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات.

وأيضا يمكن التوصل من خلال البحث إلى مجموعة من التوصيات التي تخص الجانب التطبيقي منها:

- تكثيف وزيادة الدورات التكوينية والتربصات المهنية خاصة الموظفين القدامى لجعلهم على الاطلاع دائم ومتواصل بكل مستجدات عالم البنوك الذي يتسم بالتغيير وتجديد المستثمرين.
- يجب على الوكالة إن تشغل مقوماتها الإدارية والمحاسبية والمالية من أجل بناء نظام رقابي متين وصلب يتكامل مع أهداف المقر الرئيسي ويحقق ما خطط له.
- العمل على جعل نظام الرقابة الداخلية للبنك أكثر تكاملا من خلال تطوير أنظمته الفرعية المتعلقة بالجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية وجعلها متماشية مع طبيعة نشاطه وإمكانياته.

قائمـــــة المراجـع

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب:**

1- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2008.

2- أيمن الشطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، بدون سنة.

3- التهامي طواهري، صديقي مسعود، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامع، بن عنكون، الجزائر ،2005.

4- ثابت عبد الرحمان، جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم ونماذج تطبيقية) الدار الجامعية، مصر ،2002 -2003.

5- حسين القاضي، حسين دودح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، عمان ،الأردن ،1999.

6- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ،2000.

7- خالد جمال الجعارات ،معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ،2008.

8- خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل المالي، دار وائل للنشر ،عمان، الأردن ،2001.

9- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، دار الوارق للنشر عمان، الأردن ،2006.

10- رشاد العصار والآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر، عمان ،2001.

11- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ،1997.

12- صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة ،1998.

13- طارق حماد عبد العال، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية ،مصر ،2005.

14- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2004.

15- عبد الفتاح محمد الصحن والآخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية الإسكندرية مصر،2008.

16- عبد الفتاح محمد صحن وسمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،2001.

17- عبد الله شاهين والآخرون، دورة في إدارة الإئتمان والديون المتعثرة، معهد فلسطين لدراسات المالية والمصرفية، البيرة، فلسطين ،1998.

18- عبد ربه محمد، محمد محمود ،طريقك إلى البورصة، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس ،2000.

19- عدنان تاية النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات المعاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2008.

20- عزيز الدلجاوي، أسس المراجعة علما وعملا، الجزء الأول، القاهرة ،1954.

21- عطا الله أحمد سويلم الحسبان الرقابة الداخلية والتدقيق في البيئة التكنولوجية المعلومات دار الراية للنشر والتوزيع الأردن عمان 2009.

22- عمر سعيد والآخرون، مبادئ الإدارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، عمان ،2003.

23- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، الدار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ،2006.

24- فتحي رزق السوافري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية (الإتجاهات الحديثة)، الدار الجديدة للطب.

25- كنجو عبدو، كنجو إبراهيم، الإدارة المالية، دار المسير للنشر ،1997.

26- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر ،عمان، الأردن ،2008. محمد إسماعيل بلال، مبادئ الإدارة: بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2004.

27- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، بن عنكون، الجزائر ،2010.

28- حمد رفيق الطيب، مدخل للتسيير، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة.

29- محمد قاسم القيروتي، مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2001.

30- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل الائتماني : الأساليب والأدوات والإستخدمات العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2003.

31- منير شاكر محمد و الآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، طبعة الثانية، عمان ،2005.

32- يحي حسين عبير، إبراهيم طه عبد الوهاب، أصول المراجعة، مكتبة الجلاء، المنصورة ،مصر ،2001.

- **الرسائل الجامعية:**

1- الحاج نوي، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ،مذكرة ماجستر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2008.

2- خطاب موسى دريسي، التحليل المالي ودوره في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستر ،مالية وبنوك، المركز الجامعي ،2008-2009.

3- زعطوط أحمد، أهمية التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة ماجستر، مالية، جامعة الجزائر ،2001.

4- زيدان، زياد أمين عبد الغني، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية، مذكرة ماجستر غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن ،2001.

5- شدوي معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم التسيير، جامعة بومرداس ،2009.

6- شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بترليوم، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر ،2007.

7- عبد المالك عبعوب، دور الرقابة الداخلية في البنوك، مذكرة ماجستر، علوم التسيير، جامعة ورقلة ،2005.

8- مجنح عتيقة، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستر ،علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسك رة ،2005 -2006.

9- محمد الدينوري سالمي، قائمة التدفقات النقدية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستر ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2009.

10- وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ماجستر، علوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2009 -2010.

- **مجلات ومداخلات :**

1- دهمش ونعيم، تدقيق كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإئتمانية في الدول النامية، مجلة دراسات ،المجلد الثاني عشر، العدد 05، 2000.

2- علجيمي حسن خلف، السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للشير، التسيير المالي وتحليل المالي ،الجزء الأول ،1997.

3- علي عزوز، محمد متلوي مداخلة بعنوانك متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع نظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وأفاق" معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17و18 جانفي 2010.

4- هواري سويسي، مداخلة في: دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ،مجلة الباحث- العدد 07، جامعة ورقلة ،2009 -2010.

- **الجرائد الرسمية:**

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 2008/06/20، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 2008/06/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في: 2008/06/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام: 09-05 المؤرخ في : 2009/10/18، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام: 09-05 المؤرخ في: 18 اكتوبر2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76.

- **المواقع الإلكترونية:**

1- http://mouhasaba.3oloum.org/t263-topic

- **المراجع بالفرنسية :**

1- C.Maillet-baudrier, A le Manh , op.Cit.

2- Da Gay, M, Auditing Harcourt Brace & Company, New York , 2008.

3- Donald E.Kieso , Jerry J.Weygand, Terry D.Warfield, Int rm diat accounting, 2nd Edition Publisher, John Wiley & Sons, New York, USA, 2007.

4- Heem, G ; Une approche conventionliste de l'évolution du contrôle interne, revue, française de gestion,juin / juillet, aout 2001.

5- Khelssi reda, Audit et audit opèrationnel, houma, alger, 2005.

6- Nourredine sabri, les normes comptables internationales IAS/IFRS & le passage au NSCF algerien, maison des livers, alger, 2011.

7- partrice vizzanova, gestion financier, printed in algeria, prierre adition, 1995.

8- Pascal barneto, « normes IAS/IFRS, application aux etas financiers », donod, paris, 2eme edition,2006. 9- RN.Anthony et J.Dearden, Management control systems :text and cases, in: A. Nabet ,Op.cit.

الملخص.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الكيفية التي تساهم بها الرقابة الداخلية في تحسين وضبط القوائم المالية، وكذا سبل تفعيلها في المؤسسات الإقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف إعتمدنا على البيانات الثانوية من الكتب والمراجع حول الإطار النظري للرقابة الداخلية، بالإضافة إلى التطرق إلى كل ما يتعلق بالقوائم المالية من المعلومات المتضمنة لها و طرق عرضها مدعمة ببيانات أولية تمثلت في وثائق ومقابلات مع مسؤولين في مصلحة الرقابة الداخلية على مستوى البنك الوطني الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى العناصر الأساسية الواجب توافرها في نظام الرقابة الداخلية، و المتمثلة في كفاءة وإستقلالية وموضوعية المراجع الداخلي ،فعملية فحص و تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية على مخرجات النظام المحاسبي و التأكد من فعاليته ، يؤدي إلى عرض قوائم مالية عادلة و ذات مصداقية وذلك من خلال وجود علاقة إرتباطية بين آليات الرقابة الداخلية و تحليل القوائم المالية وهذا ما يدل على أن الرقابة الداخلية تأثر على التحليل للقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات وذلك لتحسين أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، القوائم المالية، فحص و تقييم.

Résumé.

L'objectif de cette étude est de présenter comment le contrôle interne contribue à l'amélioration et au contrôle des états financiers, ainsi que les moyens de les activer dans les institutions économiques, en s'appuyant sur des données secondaires d'ouvrages et de références sur le cadre théorique du contrôle interne. Les informations qui y figurent et sa présentation sont étayées par des données préliminaires, telles que des documents et des entretiens avec des responsables du service de contrôle interne au niveau de la Banque nationale d'Algérie.

L'étude a conclu en indiquant les éléments de base à respecter dans le système de contrôle interne, à savoir l'efficacité, l'indépendance et l'objectivité de l'auditeur interne: le processus d'examen et d'évaluation de la performance du système de contrôle interne sur les produits du système comptable et l'assurance de son efficacité conduisent à la présentation d'états financiers crédibles et fidèles. Il existe certes une corrélation entre les mécanismes de contrôle interne et l'analyse des états financiers, ce qui indique que le contrôle interne a affecté l'analyse des états financiers des institutions en vue d'améliorer leur performance financière.

Mots-clés: contrôle interne، les états financiers، d'examen et d'évaluation.

الملاحق

COMPTE DE RÉSULTATS Au 31 /12/ 2017

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités		-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et porelles	-1 550 437	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récu ération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		

RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

BILAN	Au 31 /12/ 2017	
ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517

Ecart d'acquisition		

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale		340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5169 755	-6155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 37117

Report à nouveau (+/-)	5 703139	5 703139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2843 371 17